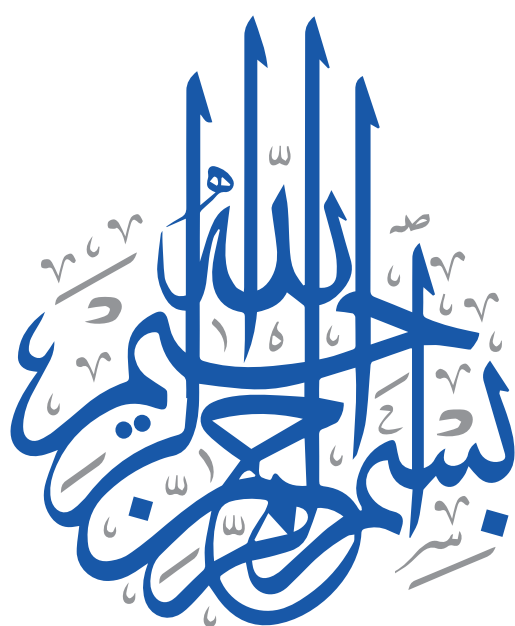


التقرير السنوي 2023/2022

للفترة من 1 أبريل 2022 إلى 31 مارس 2023







صَاحِبُ السُّمُو الشَّيْخُ نَوَافُ الْإِمْدَادِ الْجَابِرُ الصَّبَاحُ
أَمِيرُ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ



سَيِّدُ الشَّيْخِ مُبَارَكُ الْاَحْمَدِ الْجَابِرِ الصَّبَّاحِ
وَلِيَّ عَهْدِ دَوْلَةِ الْكُوَيْتِ

الفهرس

13	رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد
15	التقديم
17	المقدمة
19	الباب الأول: نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد
	الباب الثاني: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019)
25	والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد
31	الباب الثالث: أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد بحسب اختصاصاتها
33	- الفصل الأول: كشف الفساد والتحقيق
51	- الفصل الثاني: إقرارات الذمة المالية
61	- الفصل الثالث: التعاون الدولي
71	- الفصل الرابع: التشريعات والقوانين
75	- الفصل الخامس: الوقاية من الفساد
91	- الفصل السادس: الدعم المؤسسي
95	الباب الرابع: الحساب الختامي

فهرس الأشكال التوضيحية

24	الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة
29	الشكل (2) نسبة انجاز مبادرات الاستراتيجية الوطنية حسب كل جهة
35	الشكل (3) توزيع الشكاوى والبلاغات خلال فترة التقرير
36	الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير
37	الشكل (5) نسبة البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
38	الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضدهم خلال فترة التقرير
39	الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات خلال فترة التقرير
40	الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
41	الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير
41	الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
43	الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل «نزاهة»
45	الشكل (12) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
45	الشكل (13) عدد حالات الرصد ضد المشمولين حسب الجهات خلال فترة التقرير
46	الشكل (14) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير
47	الشكل (15) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
47	الشكل (16) عدد طلبات الحماية خلال فترة التقرير
48	الشكل (17) أنواع طلبات الحماية المستلمة
48	الشكل (18) حالة طلبات الحماية المتصرف بها خلال فترة التقرير
53	الشكل (19) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها (الإجمالي التراكمي)
54	الشكل (20) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها خلال فترة التقرير
55	الشكل (21) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
55	الشكل (22) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية
56	الشكل (23) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
56	الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية
57	الشكل (25) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون
58	الشكل (26) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
60	الشكل (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية
60	الشكل (28) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية
87	الشكل (29) درجة وترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2012-2022
89	الشكل (30) درجات دولة الكويت في مؤشرات عالمية
94	الشكل (31) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2022 حسب الجنسية

فهرس الجداول

42	الجدول (1) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير
44	الجدول (2) حالات الرصد المحالة إلى النيابة العامة مع نوع الجريمة خلال فترة التقرير
59	الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)
66	الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015)
67	الجدول (5) التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020)
93	الجدول (6) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2023/2022
94	الجدول (7) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2022
97	الجدول (8) ميزانية 2023/2022

رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد

الرؤية

هيئة موثوق بها لمجتمع نزيه وتنمية مستدامة.

الرسالة

نعمل سوياً على مكافحة الفساد مع كافة العناصر الوطنية من خلال التوعية والوقاية والتحقيق.

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن مكافحة الفساد وتجفيف منابعه مهمة جسيمة لا سبيل للنجاح في أدائها إلا من خلال تضافر جهود كافة مكونات الدولة والمجتمع وما كان ذلك إلا لأن مكافحة الفساد وتعزيز قدرات الدولة في محاربته هي مسؤولية مشتركة بين الجميع، وقد حرصت الهيئة منذ إنشائها على ترسيخ هذه المسؤولية من خلال قنواتها الإعلامية والتوعوية، فأعدت ونفذت برامج ودورات وورش ولقاءات من أجل التعريف بأهمية التعاون الحكومي والأهلي لنجاح جهود تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. والهيئة إذ تنهض بأدوارها التوعوية والوقائية، لم تغفل عن القيام بأدوارها التنفيذية في مجالات تلقي وفحص إقرارات الذمة المالية من المشمولين بأحكامها، وكذا تلقي وفحص الشكاوى والبلاغات ورصد الوقائع التي تشكل شبهات لجرائم الفساد والتعامل معها وفق ما قرره قانون إنشائها، كما حرصت الهيئة - ولا زالت - على مد وشائج التعاون المثمر والبناء وخلق حالة من التواصل والتكامل مع كافة جهات الدولة وخاصة الجهات الرقابية من أجل الحفاظ على مقدرات الدولة وثرواتها، وتهيئة البيئة المناسبة لجهود التنمية.

ومن أجل إبقاء كافة المهتمين بشؤون مكافحة الفساد على تواصل وإطلاع دائمين بجهود الهيئة.

يطيب لي أن أقدم لهذا التقرير السنوي الذي يصدر عن الفترة من أول أبريل 2022 حتى نهاية مارس 2023، والذي أُعد وفق منهج الاستقرار والاستقصاء والعرض الإحصائي والبياني، توصلاً لاستشراف معالم المستقبل والطرق المثلى لمكافحة الفساد والوقاية منه.

داعين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير ورفعته شأن وطننا الكويت في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله ورعاهما - وسدد على طريق الخير خطاهما.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم
رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

لا تقف خطورة الفساد عند حد تعدد وتنوع مظاهره، وإنما يعتبر الفساد مشكلة أساسية تواجه التنمية، والفساد ليس مجرد ضياع وإهدار للموارد فحسب، بل هو السبب في انهيار البنية التحتية وتدمير البيئة، وإساءة استخدام السلطة، بل ويتعدى الأمر ذلك ليشكل الفساد واحداً من أهم وسائل هدم المجتمعات وانهيارها من خلال تأثيره السلبي على مظاهر الحياة، إذ يقضي الفساد على منظومة الدين والأخلاق، ويصيب مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص في مقتل ويعطل كافة جهود التنمية المستدامة.

ومن جانبها كانت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» حريصة على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل الحد من أضرار الفساد وتجفيف منابعه ونشر الوعي العام المناهض له وتهيئة البيئة المواتية للقضاء عليه.

ولعل أبرز ما كانت «نزاهة» حريصة على ترسيخ دعائمه وتطويره ولازالت هو رفع معدلات الإنجاز في مستهدفات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى حدوث تطور ملحوظ في معدلات أداء معظم الجهات المعنية بتنفيذ محاور الاستراتيجية.

كما عملت «نزاهة» على زيادة فاعلية المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد من خلال المساهمة في إصدار قانون حق الاطلاع على المعلومات رقم (12) لسنة 2020 ولائحته التنفيذية وتقديم مشروعات بقوانين تجرم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي وتوسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد وجميع هذه المشروعات مطروحة على مجلس الأمة لإقرارها.

كما عملت «نزاهة» على زيادة فاعلية المنظومة التشريعية الخاصة بمكافحة الفساد من خلال المساهمة في إصدار القانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن تعارض المصالح، والقانون رقم (2) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء والمتضمن توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد، وإعداد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء يتضمن تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وقد أحيل المشروع إلى مجلس الأمة بموجب المرسوم رقم (111) لسنة 2019 ولا يزال مدرجا على جدول أعمال اللجنة التشريعية بالمجلس.

ونظرا لما تمثله منظومة تلقي وفحص إقرارات الذمة المالية من أهمية فقد طورت «نزاهة» أنظمتها الآلية على نحو يكفل تسهيل تقديم الخاضعين لإقراراتهم وسهولة استيفائها والتأكد من مطابقتها للقانون وتسريع وتيرة فحصها، وقد أسفرت جهود «نزاهة» عن ارتفاع نسبة استلام إقرارات الذمة المالية لتناهز (99,5%) من إجمالي المخاطبين بأحكامها.

ولم تغفل «نزاهة» مجال الجانب الوقائي والتوعوي في مكافحة الفساد ودوره في تجفيف منابعه فكثفت من الورش والندوات والحملات التوعوية سواء تلك التي تستهدف فئات خاصة أم الموجهة لعموم المجتمع.

كما سعت «نزاهة» من خلال التعاون والتواصل مع العديد من المنظمات الدولية، ومنها المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، من أجل إدراج دولة الكويت في تقارير المؤشرات التي تصدرها، وذلك للحصول على التشخيص السليم والواقعي للوقوف على جوانب جديدة وأبعاد مختلفة ولفائدة أكبر ومعلومات أكثر دقة، وقد نجحت في ذلك حيث أصدر المعهد في أغسطس 2022 ثلاثة تقارير منفصلة عن دولة الكويت هي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، والتنافسية الرقمية العالمية، وتنافسية الموهبة العالمية.

وإدراكاً منها بأهمية مواكبة الركب الدولي في سعيه لتعزيز وتطوير آليات وسبل العمل المشترك الهادف للحد من خطورة جرائم الفساد، قامت «نزاهة» ببناء فهم معمق لموضوع المؤشرات الدولية من خلال متابعتها ودراساتها وتحليلها ورصد درجاتها، ومحاولة تشخيص دلالات ما تحويه تقارير تلك المؤشرات بموضوعية واسقاطها على أرض الواقع لمعرفة نقاط القوة والضعف، وصولاً إلى نتائج وتوصيات واضحة، للمساعدة في وضع خطط قابلة للتطبيق من خلال استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ويعرض التقرير المائل -إلى جانب نبذة عن «نزاهة»- تفاصيل عن جهودها في كافة أوجه عملها واختصاصاتها مصحوبة بعروض توضيحية ورقمية لما يتضمنه هذا التقرير من بيانات.

الباب الأول

نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد

النشأة :

الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، هي هيئة مستقلة محايدة أنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي نصت في مادتها السادسة على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد»، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء الهيئة، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة لقانون مكافحة الفساد ومن ثم وجود الهيئة في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتمياً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

كما يعد صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة.

1- الأهداف

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

- أ- إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
- ب- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموافق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006 والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتم الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.
- ج- العمل على مكافحة الفساد، ودرء مخاطره، وآثاره، وملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته، وفقاً للقانون.
- د- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.
- هـ- حماية المبلغين عن الفساد.
- و- تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- ز- تشجيع وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

2- المهام والاختصاصات

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة، حددت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة جملة من الاختصاصات كما يلي:

- أ- وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد وإعداد الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
- ب- تلقي التقارير والشكاوى والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
- ج- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.
- د- حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- هـ- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت عقداً يؤدي لمخالفة أحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- و- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
- ز- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
- ح- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ط- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
- ي- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
- ك- اتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
- ل- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

م- إعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً للتشريعات النافذة.

ن- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.

س- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

ع- أي مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها.

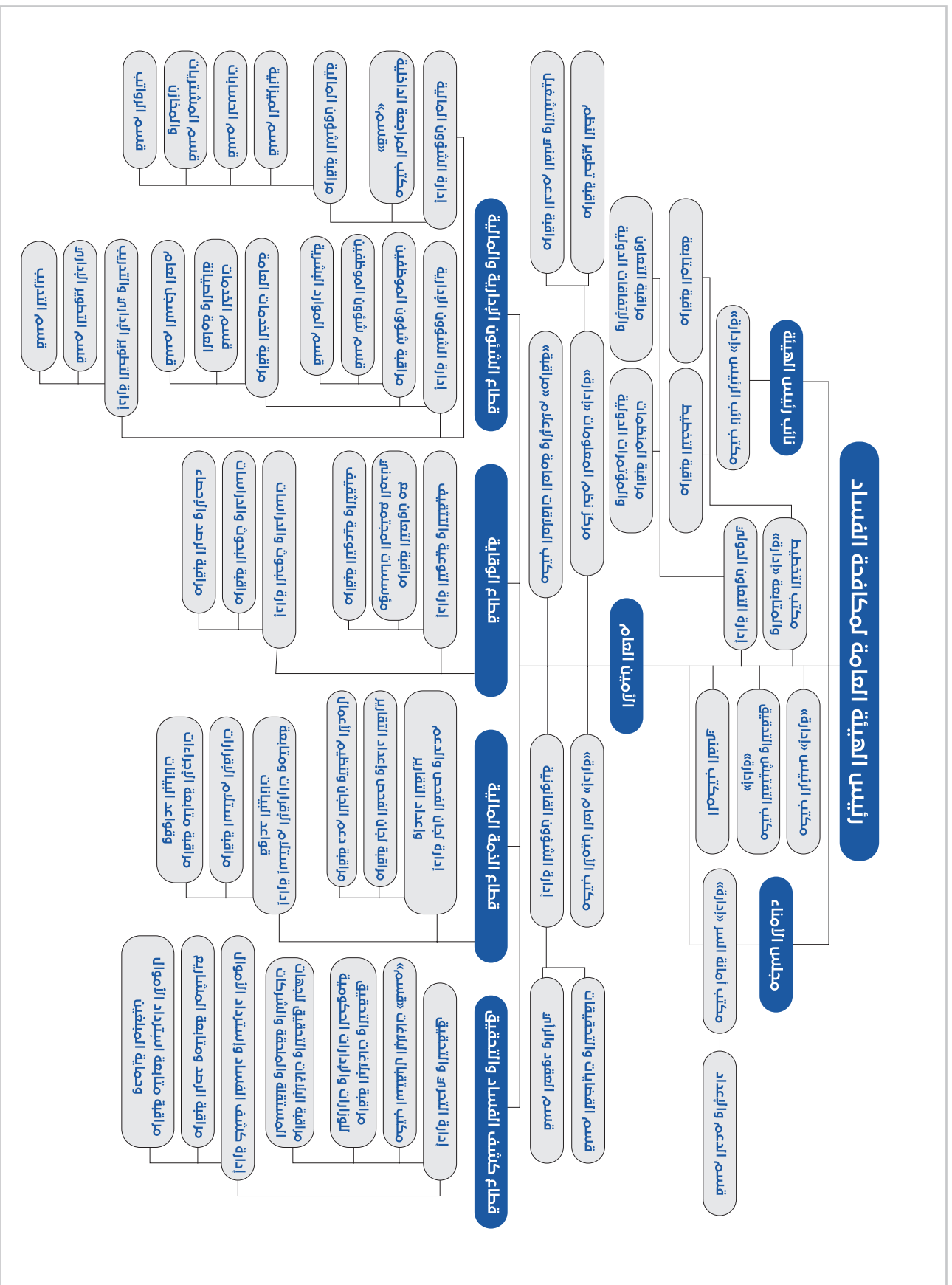
ثانياً: رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد ومجلس الأمناء

صدر المرسوم رقم (89) لسنة 2020 بتاريخ 20 يونيو 2020 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بالهيئة، وذلك على النحو الآتي:

- | | |
|---------------|---|
| رئيساً | • السيد/ عبدالعزيز عبد اللطيف الإبراهيم |
| نائباً للرئيس | • المستشار/ نواف عبد الله المهمل |
| عضواً | • السيد/ خالد عبد الرزاق الخالد |
| عضواً | • الدكتورة/ مشاعل عبد العزيز الهاجري |
| عضواً | • المستشار/ حسام سيد علي بهبهاني |
| عضواً | • السيد/ نواف عبد الله الرشيد البدر |
| عضواً | • السيد/ عبد العزيز منصور المنصور |

وقد حددت المادة (9) من القانون رقم (2) لسنة 2016 مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، كما تضمن القانون تحديداً لاختصاصات رئيس الهيئة، ومجلس الأمناء.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد



الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد

الباب الثاني

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد (2019/2024) واستراتيجية
الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أولاً: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019)

تأتي «استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» (الاستراتيجية الوطنية) استجابة لتطلعات الشعب الكويتي، مستلهمة جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتسقة في مكوناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي، وتمتاز هذه الاستراتيجية بكونها قد أعدت بمنهجية علمية متخصصة وفق مسار تشاركي شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كل ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، وتأتي متوافقةً مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، وتتسجم مع مبادئ الديمقراطية مما سيرسخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجاباً على حسن تنفيذها.

وتمتد الاستراتيجية لفترة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على (4) محاور وأهداف رئيسية، وتندرج ضمنها (13) أولوية موزعة على (47) مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة، وجميع المبادرات قيد التنفيذ وفق الخطة الزمنية للاستراتيجية. ولما كانت الاستراتيجية تركز على أربعة محاور فقد كان التقدم المحرز في كل محور كما يلي:

1- المحور الأول: القطاع العام

ينصب المحور الأول على القطاع العام بمفهومه الواسع الذي يضم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات والأفراد التابعين لهما، وذلك لأن هذا القطاع يلعب الدور الأساس في الاقتصاد الوطني، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة التي يقدمها في إطار من الشفافية والمساءلة. وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الأول (59%) حتى تاريخه، حيث كانت (45%) في العام الماضي.

2- المحور الثاني: القطاع الخاص

ينصب المحور الثاني على القطاع الخاص الذي يضم كافة الكيانات الوطنية والأجنبية التي تستقر وتعمل في دولة الكويت بهدف تحقيق الربح التجاري باعتبار أن القطاع الخاص غالباً ما يكون عرضةً لمخاطر الفساد لا سيما الرشوة، فهو إما أن يكون محفزاً عليها أو ضحية لها، وفي الحالتين يستوجب هذا القطاع اهتماماً خاصاً في إطار أي استراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، كل ذلك يأتي جنباً إلى جنب مع أهمية دور القطاع الخاص في مساندة النشاط الحكومي الهادف إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال وتحفيز النشاط الاقتصادي وتنوع مصادر الدخل القومي.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثاني (67%) حتى تاريخه، حيث كانت (52%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

عقد ورشة عمل نقاشية بعنوان «حوكمة الشركات المملوكة للدولة» بمشاركة عدد من الجهات المعنية من أكاديميين ومتخصصين وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني، لمناقشة أهمية حوكمة الشركات وتقييم الوضع الحالي ومراحل وآليات الحوكمة وتحديد العوامل التي تؤثر على مستوى تقدم الحوكمة في القطاع الخاص وتوقعات الشركات في أغسطس 2021 وتم الخروج بتوصيات وضعت معظمها موضع التنفيذ، وفي سياق متصل تم عقد حلقة نقاشية تحت عنوان «حوكمة الشركات العائلية» وذلك استكمالاً للحلقة النقاشية التي تم عقدها في شهر أغسطس، كما تم إعداد ورقة التوصيات وإرسالها لوزارة التجارة والصناعة لمباشرة العمل على تطبيقها على أرض الواقع.

3- المحور الثالث: المجتمع

ينصب المحور الثالث على المجتمع الذي يشمل المواطنين والمقيمين وكافة الكيانات المدنية التي لا تهدف للربح، إضافة إلى وسائل الإعلام التي تم ضمها هنا نظراً لارتباطها الوثيق بمضامين هذا المحور، بغض النظر عن انتمائها إلى أي من القطاعين العام أو الخاص، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تمكين المجتمع من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة ومناهضة لكافة صور الفساد.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الثالث (79%) حتى تاريخه، حيث كانت (48%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

عقد ورشة عمل عن مكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها مع وزارة التعليم العالي ومنظمات المجتمع المدني المعنية في «نزاهة».

4- المحور الرابع: الهيئات المختصة

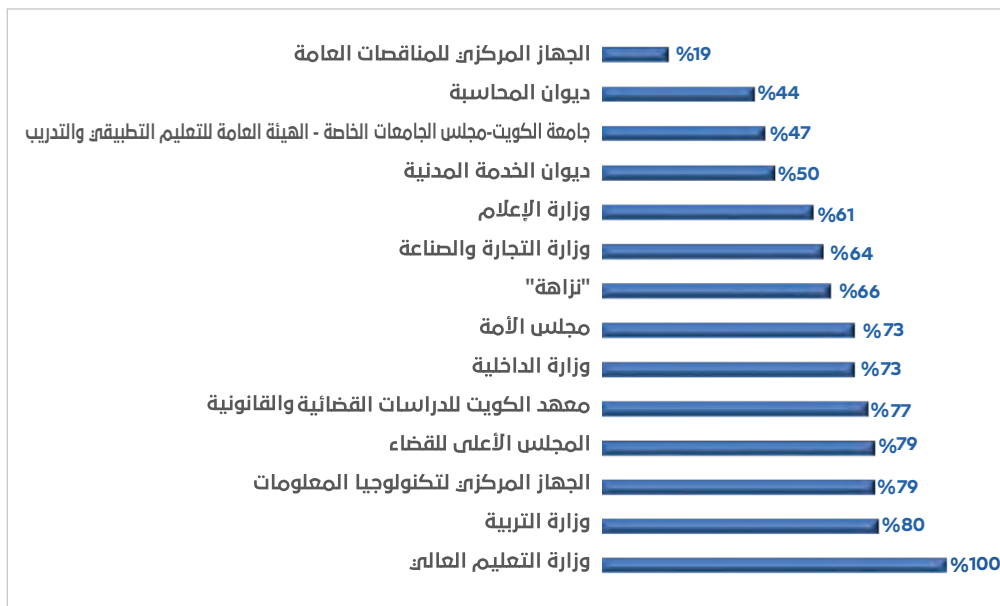
ينصب المحور الرابع على الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بما في ذلك الهيئات القضائية والرقابية إضافة إلى «نزاهة» نظراً لأهميتها الكبرى في إنجاح أي استراتيجية وطنية في هذا المجال بسبب خصوصية ممارسات الفساد وصعوبة العمل على الوقاية منها وكشفها وملاحقتها في ظل التطور التكنولوجي المطرد، وازدياد سرعة ومرونة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود، وقدرة الفاسدين على إخفاء المعلومات وحماية أنفسهم، ويكمن الهدف الاستراتيجي لهذا المحور حول تعزيز كفاءة وفعالية الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد والرقابة على المال العام وبناء قواعد وآليات تسهيل العمل المشترك بين جميع هذه الهيئات.

وقد بلغت النسبة التقديرية لما تم إنجازه من إجراءات تنفيذ المحور الرابع (59%) حتى تاريخه، حيث كانت (40%) في العام الماضي، ولعل أبرز ما تم في هذا المحور هو ما يلي:

- تكييف نموذج الحوكمة والنظام التشغيلي في «نزاهة» وفقاً لاختصاصاتها واعتماد وتنفيذ القواعد والإجراءات التشغيلية بنسبة (89%) .
- انتهت «نزاهة» من إعداد دراسة لتقييم المخاطر في البلاغات وحماية المبلغين في القطاع العام والقطاع الخاص.
- انتهت «نزاهة» من مرحلة تطوير الموقع الإلكتروني الذي يعتبر البوابة الرئيسية التي سيتم تركيب منصة البلاغات عليها وسيتم إنشاء منصة البلاغات ضمن مشروع ميكنة أعمال «نزاهة» الذي سيتم البدء فيه بسنة 2023، والكفيل بتعبئة/تلقي البلاغ وحفظه وتتبع الإجراء الذي تم بشأنه من قبل المستخدم ضمن منصة آمنة.
- بدأت «نزاهة» بالتوعية بآلية تحفيز وتكريم المبلغين عن الفساد، كما ستقوم بإدراج برامج توعوية عن الآلية وذلك في حملاتها التوعوية للسنة المالية 2023-2024.

إنجاز الجهات المنفذة لمبادراتها والتزامها في استراتيجية الكويت:

يعرض الشكل رقم (2) نسبة إنجاز مبادرات الاستراتيجية الوطنية لكل جهة، ويُلاحظ منه أن أعلى الجهات المنفذة لمبادرات الاستراتيجية هي وزارة التعليم العالي، تليها وزارة الداخلية، تليها وزارة التجارة والصناعة، ثم تأتي باقي الجهات، كما تجدر الإشارة أن جامعة الكويت والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب يشتركون في تنفيذ مبادرتين من مبادرات الاستراتيجية الوطنية، وتشترك معهم وزارة التربية في مبادرة واحدة.



الشكل (2) نسبة إنجاز إجراءات تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الوطنية حسب كل جهة

ثانياً: استراتيجية الهيئة العامة لمكافحة الفساد

أطلقت «نزاهة» إستراتيجيتها الأولى (2019-2024) لتتزامن مع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية بناءً على تحليل للعوامل الخارجية لفهم المشهد الخارجي من خلال الاستناد على رؤية كويت جديدة 2035 واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024) والممارسات الرائدة، كما تم أيضاً إجراء تحليل للعوامل الداخلية المؤثرة لفهم نطاق عمل «نزاهة» من خلال قانون إنشائها ولائحته التنفيذية وتقييم وضعها الحالي. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية «نزاهة» تشمل (45) مبادرة، وتقوم بتنفيذ (21) مبادرة من مبادرات الاستراتيجية الوطنية وتنفذها من خلال القطاعات ووحدات العمل فيها، أما بقية مبادرات ومشاريع استراتيجية «نزاهة» فتعني ببناء قدرات «نزاهة» وإمكاناتها لمنحها الثقة الوطنية؛ لتكون مثلاً يحتذى به للقطاع العام.

ولعل أبرز ما تم إنجازه في استراتيجية «نزاهة» هو تحليل برامج التدريب والأدوات المتاحة بشأن مكافحة الفساد والمواضيع ذات الصلة وتعزيز البرامج التدريبية الخاصة بالهيئات الرقابية بشأن دورها في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وإعداد خطة التعيينات للدرجات الشاغرة الجديدة، في ضوء احتياجات كافة القطاعات من حيث الخبرات والتخصصات المطلوبة ومدى حاجة الوظيفة لها، والعمل على ضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في عمليات الإعلان والاختبار والتعيين في «نزاهة»، كما قامت «نزاهة» بتحديث معظم أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بقطاعاتها آخذة في الاعتبار الممارسات والتجارب المستفادة من سنوات العمل السابقة بما يمكن معه تلافي كافة أوجه القصور التي كانت موجودة، والعمل على خلق بيئة وظيفية مشجعة لمنتسبي «نزاهة»، وزيادة مساحة الإبداع والإنتاج لديهم.

وقد تم نشر مزيد من التفاصيل حول استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتقارير السنوية الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

الباب الثالث

أنشطة وإنجازات الهيئة العامة
لمكافحة الفساد وفقاً لاختصاصاتها

الفصل الأول

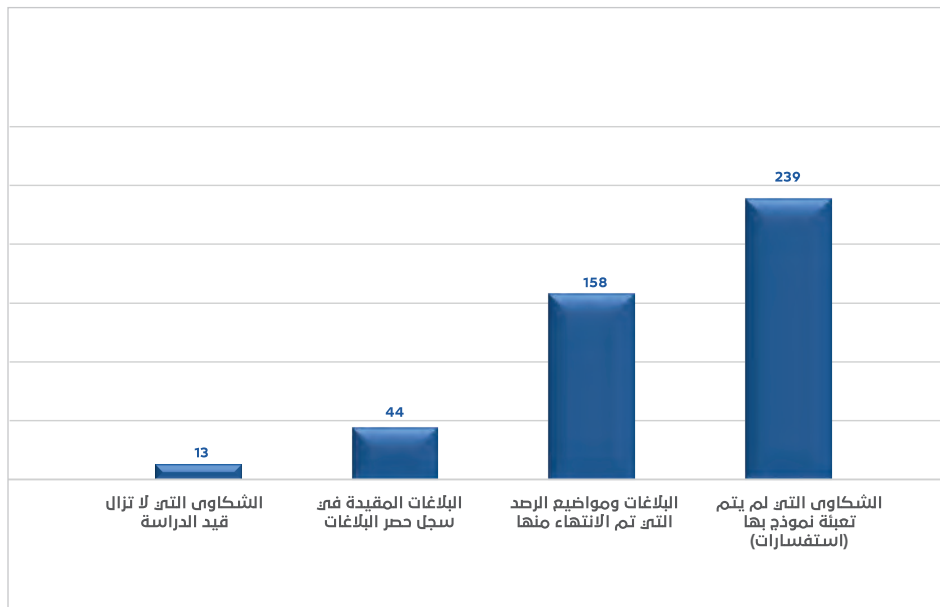
كشف الفساد والتحقيق

بعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وقد أعطيت «نزاهة» الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالمهنية المطلوبة، بالتعاون مع كافة الجهات المختصة، وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة بهذا الشأن:

أولاً: الشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» (مكتب استقبال البلاغات)

يختص مكتب استقبال البلاغات بالتعامل مع المبلغين بشأن البلاغات والشكاوى المقدمة في المراحل الأولى للبلاغ، والتحقق من توافر كافة الشروط الشكلية والموضوعية لقبول البلاغ، وفي حال توافر الشروط الشكلية والموضوعية في الشكوى، يتم قيدها في سجل حصر البلاغات، وتُمنح رقم حصر خاص، وتجدر الإشارة إلى أن مكتب استقبال البلاغات بعد الدراسة والفحص يقوم بقيد الشكاوى التي ترد إليه والتي لا تتوافر فيها الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لقبول البلاغ قانوناً وذلك مؤقتاً في دفتر الشكاوى الإدارية، ويتولى رئيس المكتب التأكد من قيدها والتأشير بأرشفتها بعد إعداد ملف خاص بها.

وقد تم تصنيف البلاغات والشكاوى خلال فترة التقرير، على النحو المبين في الشكل رقم (3).



الشكل (3) توزيع الشكاوى والبلاغات خلال فترة التقرير

1- البلاغات

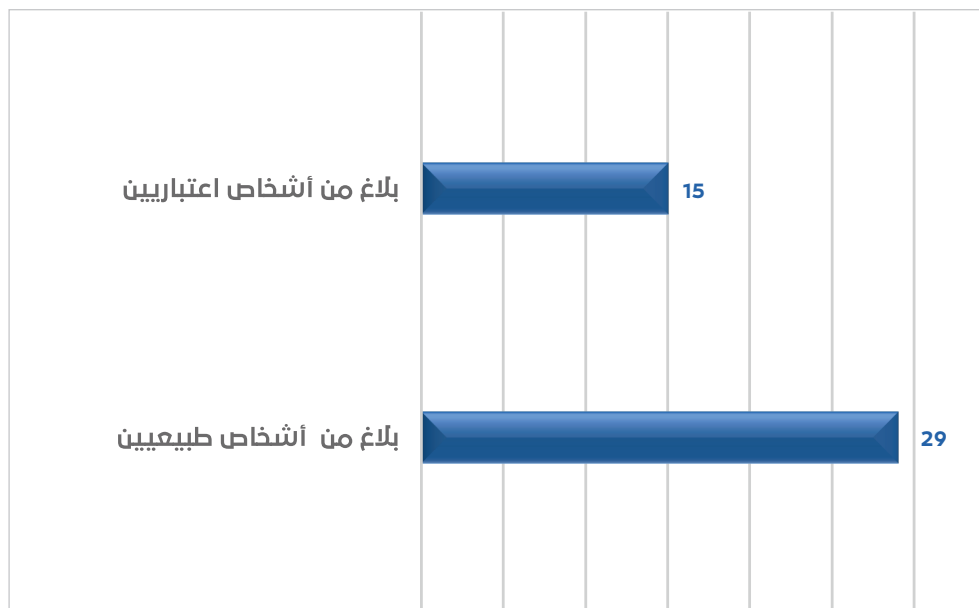
يُنظم الباب الخامس من القانون رقم (2) لسنة 2016 إجراءات البلاغ وحماية المُبلغ، حيث يتناول تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، وتوفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين. وعليه قامت «نزاهة» باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد.

ويُعرّف البلاغ على أنه الإعلام، أو الإخبار من شخص طبيعي، أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة، أو شروع في جريمة، أو تستر على جريمة، أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى «نزاهة»، أو إلى جهة مختصة بتلقي البلاغات.

وتقوم «نزاهة» بتصنيف البلاغات حسب مصدر ورودها أو حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده أو حسب نوع الشبهات الواردة في البلاغات، مما يساعد على مزيد من التحليل والتكييف، ونورد ذلك التصنيف على النحو التالي:

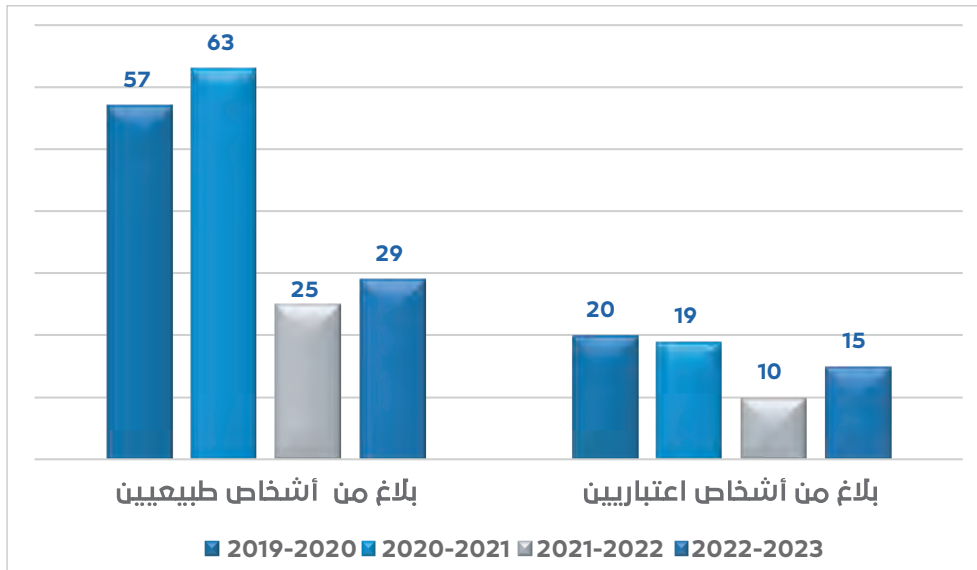
أ- البلاغات حسب مصدر ورودها

قامت «نزاهة» ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات عنها وصولاً إلى التأكد من توافر شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفة المالية الجسيمة، أو جريمة الاستفادة من الكسب غير المشروع، وخلال فترة التقرير تم قيد (44) بلاغاً، منها (29) بلاغاً بنسبة (66%) من أشخاص طبيعيين كما هو موضح في الشكل رقم (4).



الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها خلال فترة التقرير

ووفقاً لآخر أربع سنوات مالية يُلاحظ من الشكل رقم (5) أن البلاغات الواردة إلى «نزاهة» غالباً تكون من أشخاص طبيعيين، حيث بلغ متوسط البلاغات من أشخاص طبيعيين (44)، ومتوسط البلاغات من أشخاص اعتباريين (16).



الشكل (5) نسب البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» حسب مصدر ورودها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

ب- البلاغات حسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده

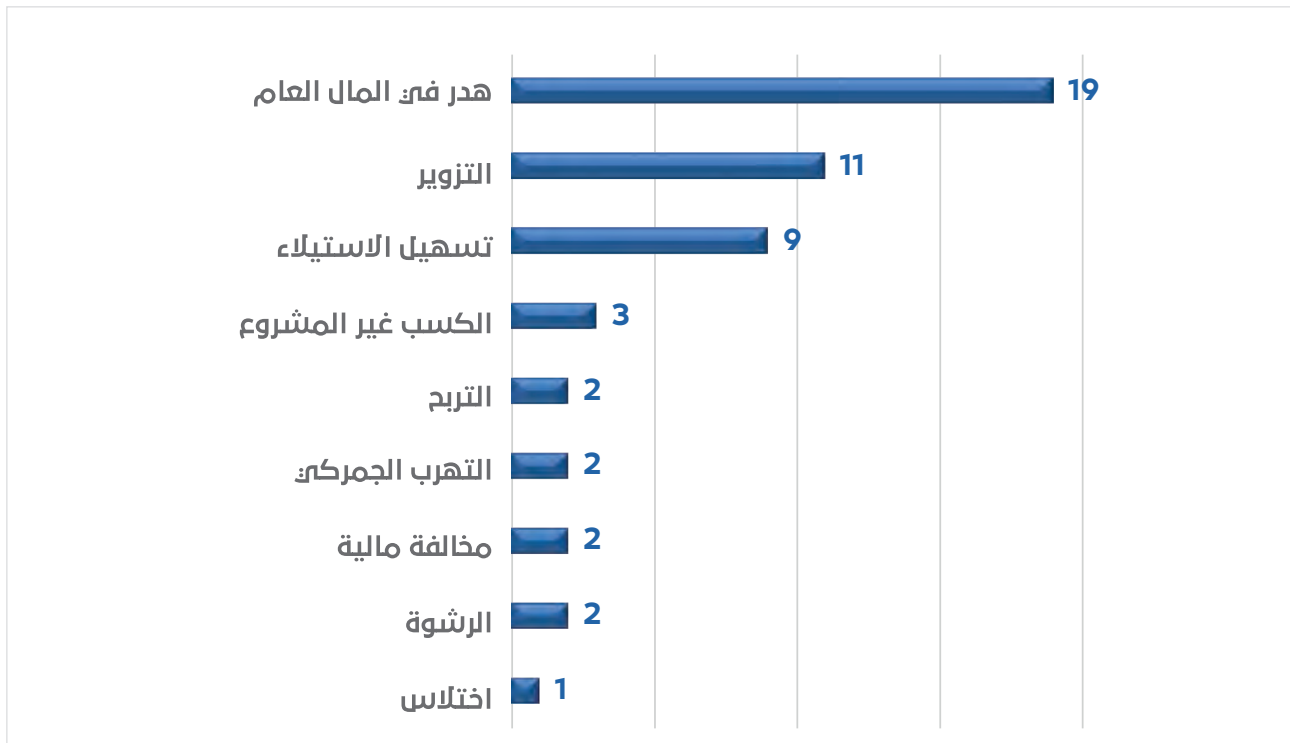
تتضمن بعض البلاغات المقيمة والبالغ عددها (44) بلاغاً لدى «نزاهة» عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر حيث بلغ اجمالي الجهات (27) جهة، ويعرض (الشكل رقم 6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده.



الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلّغ ضد خلال فترة التقرير

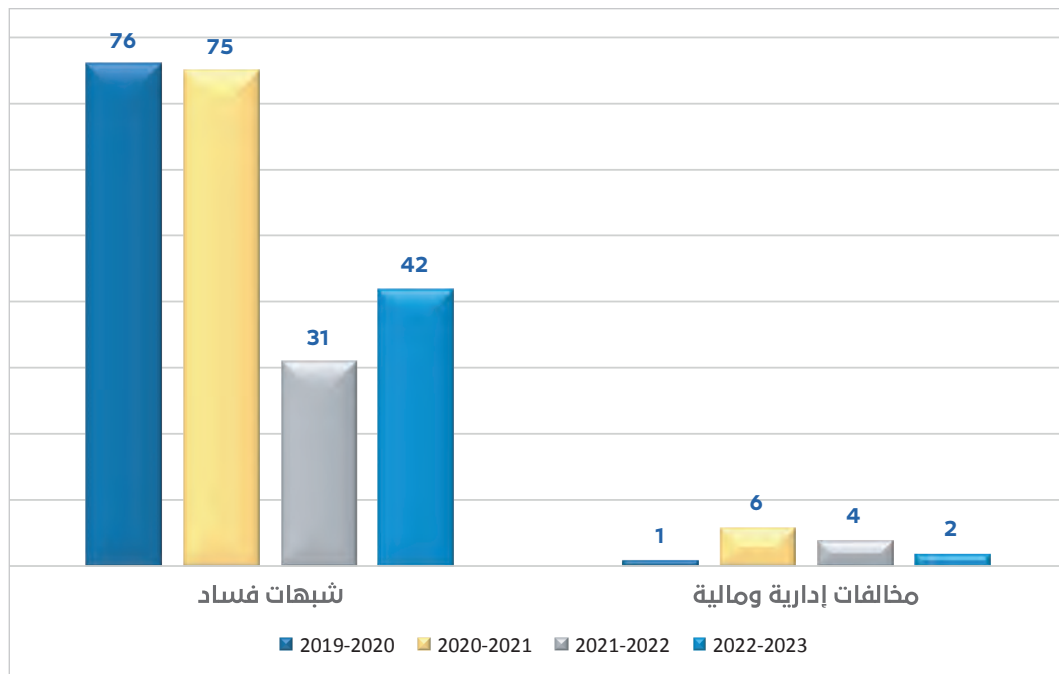
جـ- البلاغات حسب نوع الشبهات الواردة فيها

يكمن دور «نزاهة» في التحقق وجمع الاستدلالات في ارتكاب جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع وفقاً لما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، إن البلاغات المقيمة في «نزاهة» والبالغ عددها (44) بلاغاً، منها (42) بلاغاً تم فيهم ثبوت توافر الاعتقاد بوجود شبهات فساد من جرائم الفساد الواردة في قانون «نزاهة»، و(2) مخالفات إدارية أو مالية، ويعرض الشكل رقم (7) تفصيل ذلك، علماً بأن البلاغ الواحد قد يحتوي أكثر من نوع من أنواع جرائم الفساد.



الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات خلال فترة التقرير

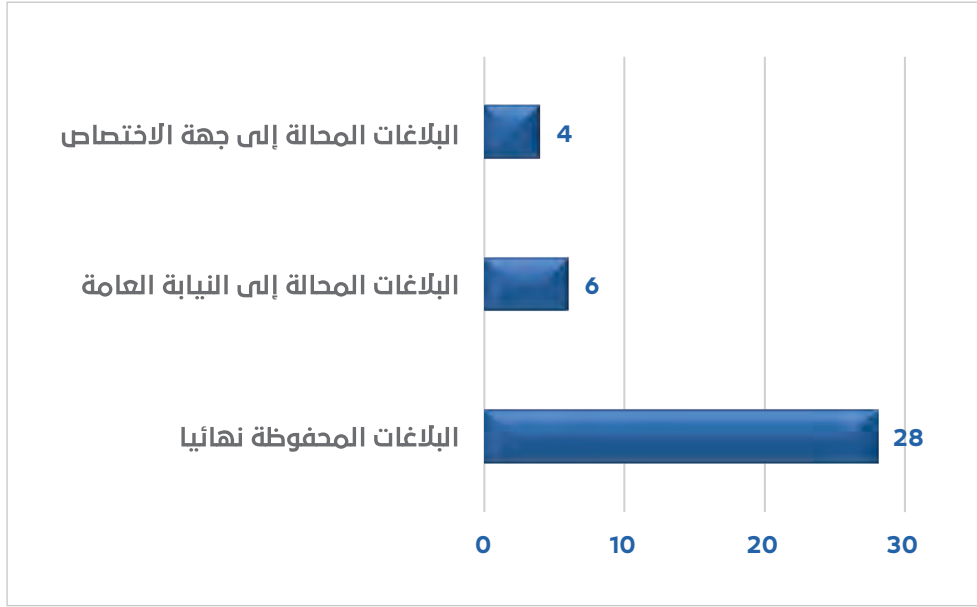
ووفقاً لآخر أربع سنوات مالية. نلاحظ من الشكل رقم (8) ارتفاع عدد البلاغات المتضمنة شبهات فساد عن البلاغات التي تشكل مخالفات مالية أو إدارية، حيث بلغ متوسط عدد شبهات الفساد (56)، بينما بلغ متوسط المخالفات المالية أو الإدارية (3).



الشكل (8) عدد البلاغات التي احتوت على شبهات فساد أو مخالفات وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

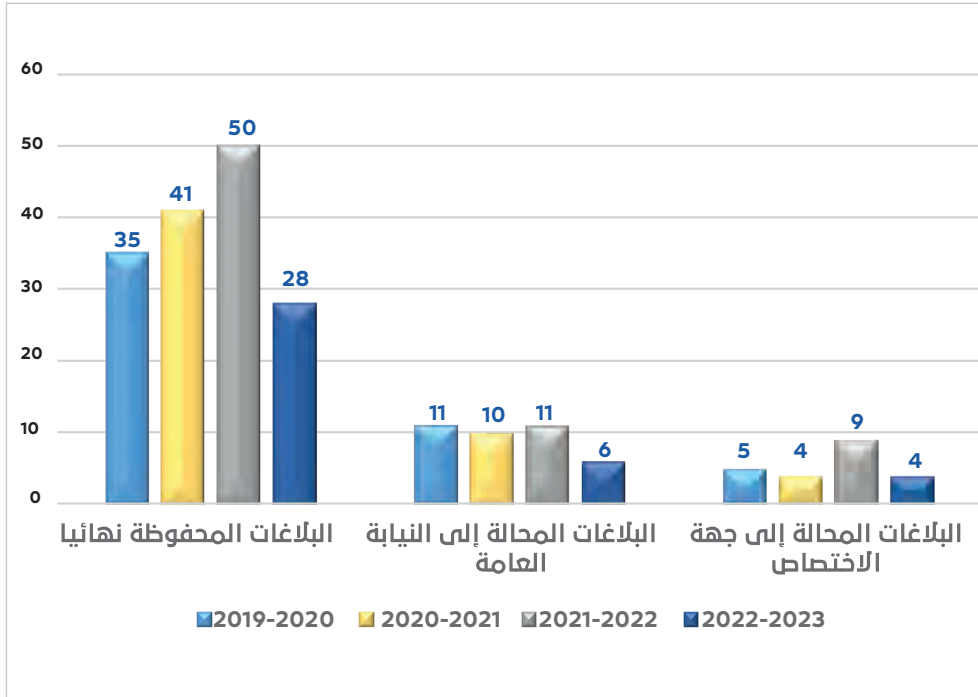
د- البلاغات التي تم التصرف بشأنها

قامت «نزاهة» بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي وجمع الاستدلالات، وفي حال توافر الاعتقاد المعقول بوجود شبهة جريمة من جرائم الفساد، بما فيها المخالفات المالية الجسيمة، أو الاستفادة من الكسب غير المشروع، يتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة، أو يتم إحالته إلى الجهة المختصة، أما في حال عدم توافر الشروط الموضوعية لقبول البلاغ؛ توصي الإدارة المختصة في «نزاهة» بحفظ البلاغ المقدم، وقد بلغ عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير (6) وبنسبة (16%) من مجمل البلاغات التي تم التصرف بشأنها. علماً بأن بعض البلاغات وردت إلى «نزاهة» في فترة سابقة عن فترة التقرير وتم التصرف بشأنها في فترة التقرير. يبين الشكل رقم (9) تصرف «نزاهة» في البلاغات.



الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير

بين الشكل رقم (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، علماً بأن متوسط عدد البلاغات المحالة إلى النيابة العامة هو (10).



الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

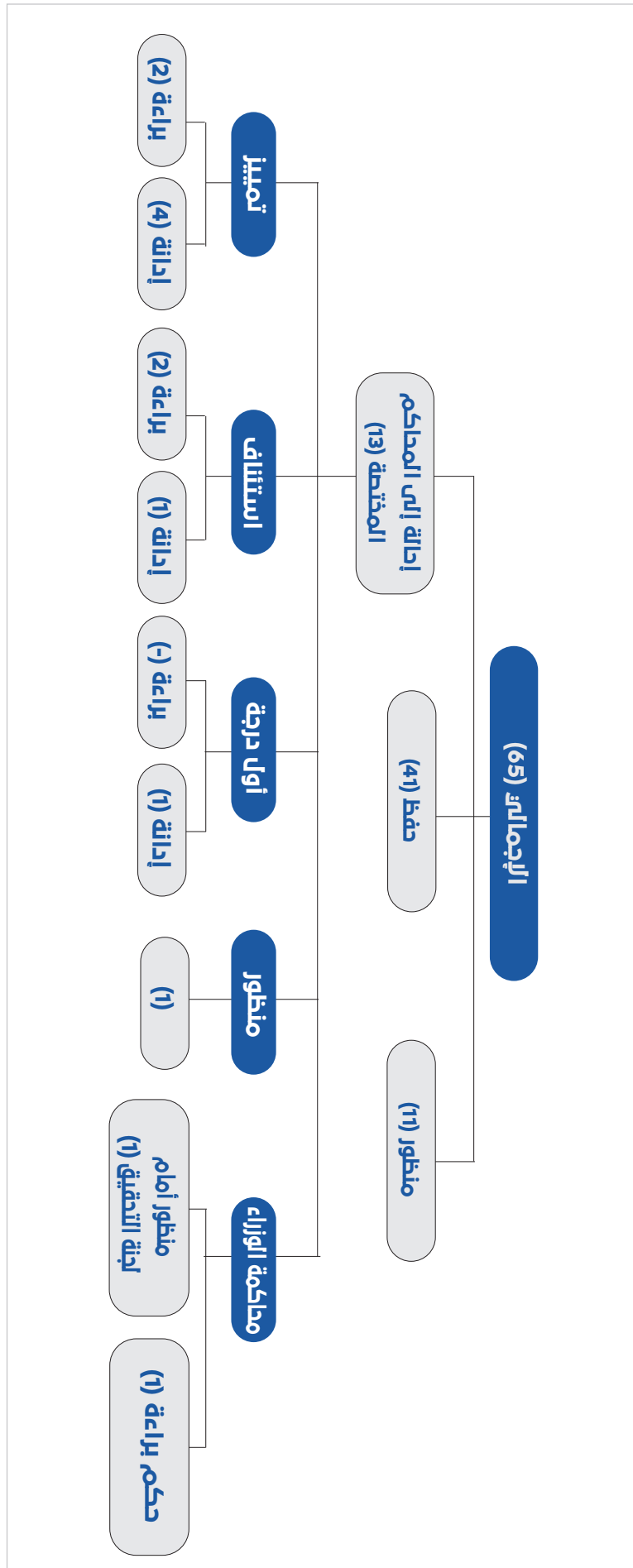
- البلاغات المحالة إلى النيابة العامة

نصت المادة (27) من القانون (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، «مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها». وعليه فإن البلاغات التي تمت إحالتها للنيابة العامة والبالغ عددها (6) يأتي توضيحها في الجدول رقم (1).

الجدول (1) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير

العدد	أسباب إحالة البلاغ إلى النيابة العامة	اسم الجهة
2	- شبهة جريمة التزوير، وشبهة جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الإعلام
1	- شبهة جريمة التزوير، وشبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الكهرباء والماء
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	الهيئة العامة للطرق والنقل البري
1	- شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام	وزارة الصحة
1	- شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	الهيئة العامة للصناعة
6	الإجمالي	

كما تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016 إلى 30 سبتمبر 2022 بلغ (65) بلاغاً، وكان التصرف فيها من النيابة العامة والمحاكم المختصة على النحو المبين في الشكل رقم (11).



الشكل (11) تصرف النيابة العامة وأحكام المحاكم المختصة في البلاغات المحالة إليها من قبل «نزاهة»

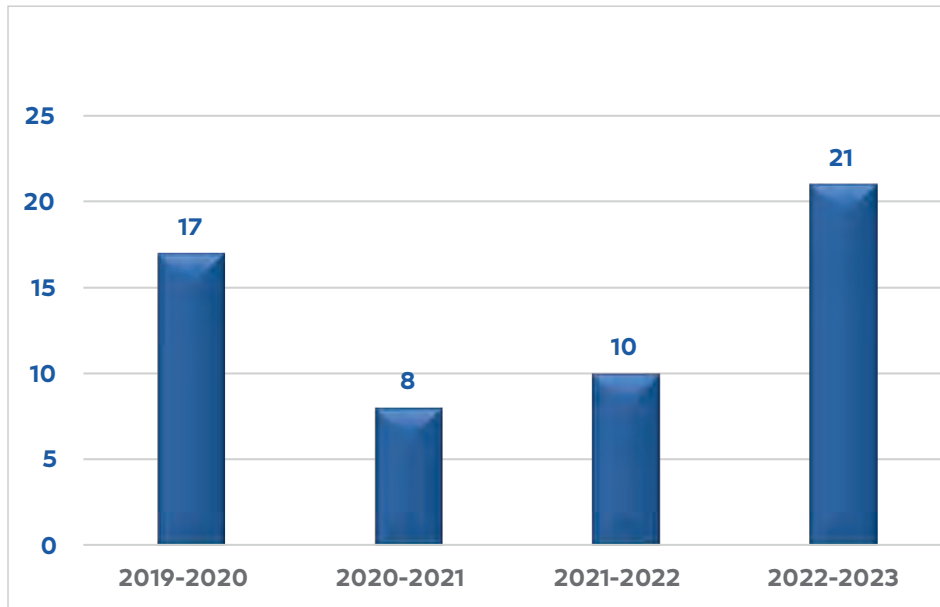
ثانياً: الرصد

بموجب ما جاء بالمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على: «تقوم «نزاهة» بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الاعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها»، فقد قامت «نزاهة» برصد (19) حالة خلال فترة التقرير، كما قامت بحفظ (14) حالة رصد نهائياً، وإحالة (5) حالات رصد إلى النيابة العامة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، علماً بأن عدد حالات الرصد التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2023 هي (6 حالات رصد) منها (حالة رصد واحدة) صدر فيها حكم إدانة عن محكمة الاستئناف، و(3 حالات رصد) قيد التحري والتحقيق في النيابة العامة، و(موضوعان رصد) تم حفظهم من قبل النيابة العامة.

الجدول (2) حالات الرصد المحالة إلى النيابة العامة مع نوع الجريمة خلال فترة التقرير

العدد	أسباب إحالة البلاغ إلى النيابة العامة	اسم الجهة
1	شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام شبهة جريمة التزوير شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية
1	شبهة جريمة التزوير شبهة جريمة الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام	وزارة الصحة
1	شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام شبهة جريمة الرشوة شبهة جريمة التربح	وزارة الأشغال العامة
1	شبهة جريمة الإضرار بالمال العام	وزارة المالية
1	شبهة جريمة الاختلاس	المجلس البلدي
5	الإجمالي	

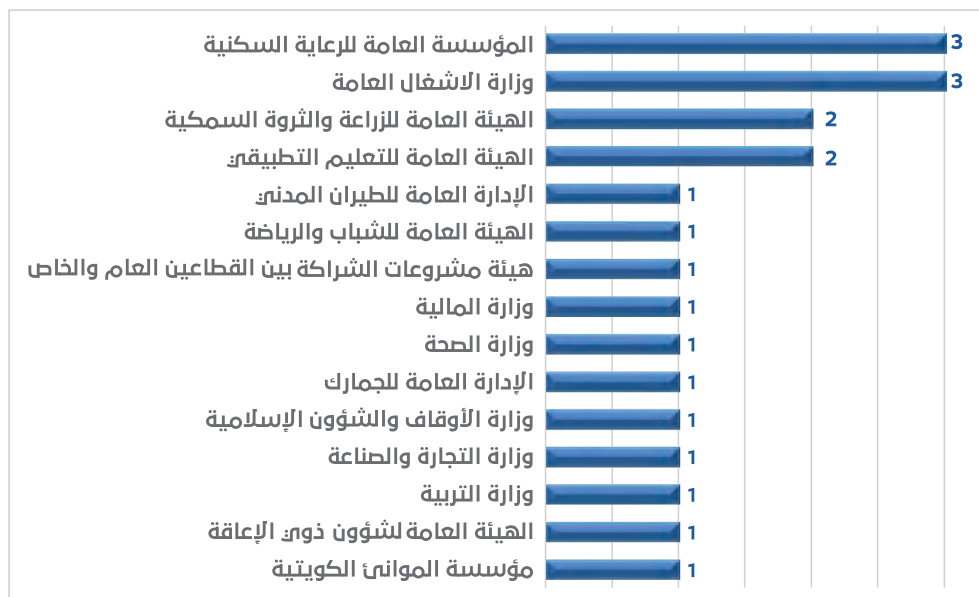
يعرض الشكل رقم (12) مقارنة لأعداد حالات الرصد وفقاً لآخر أربع سنوات مالية. حيث بلغ متوسط عدد حالات الرصد (25) حالة.



الشكل (12) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

1- عدد حالات الرصد حول فئات خاضعة تعمل لدى جهات الدولة المختلفة

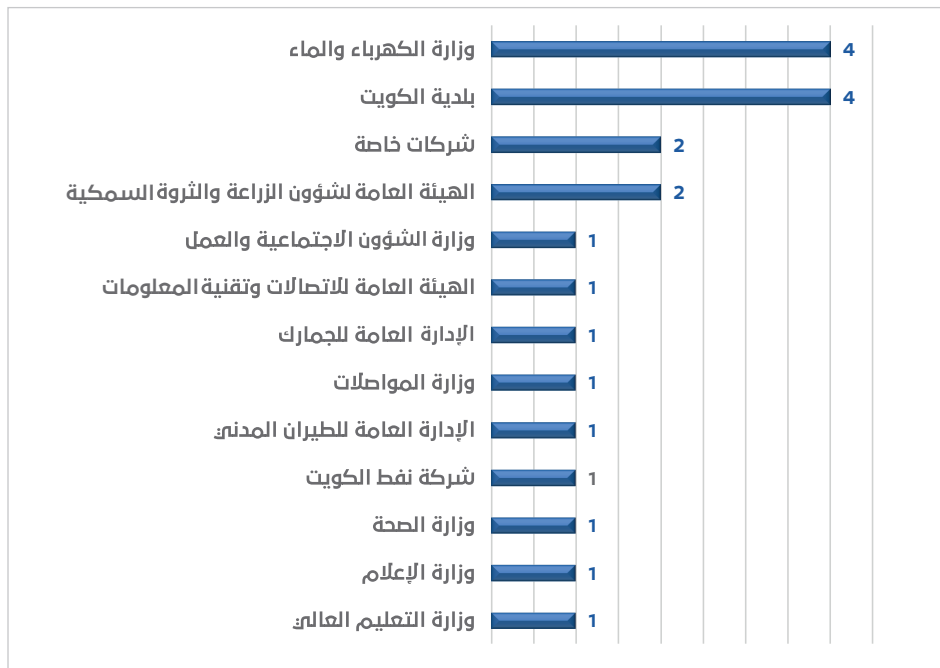
تم توزيع إجمالي عدد حالات الرصد ضد المشمولين حسب الجهات التي ينتمي إليها الخاضعون، وعليه بلغ إجمالي الجهات (15) جهة مختلفة، ويتضمن بعضها عدة وقائع اشتركت بها جهتان أو أكثر، ويبين الشكل رقم (13) توزيع المشمولين على الجهات حسب حالات الرصد.



الشكل (13) عدد حالات الرصد ضد المشمولين حسب الجهات خلال فترة التقرير

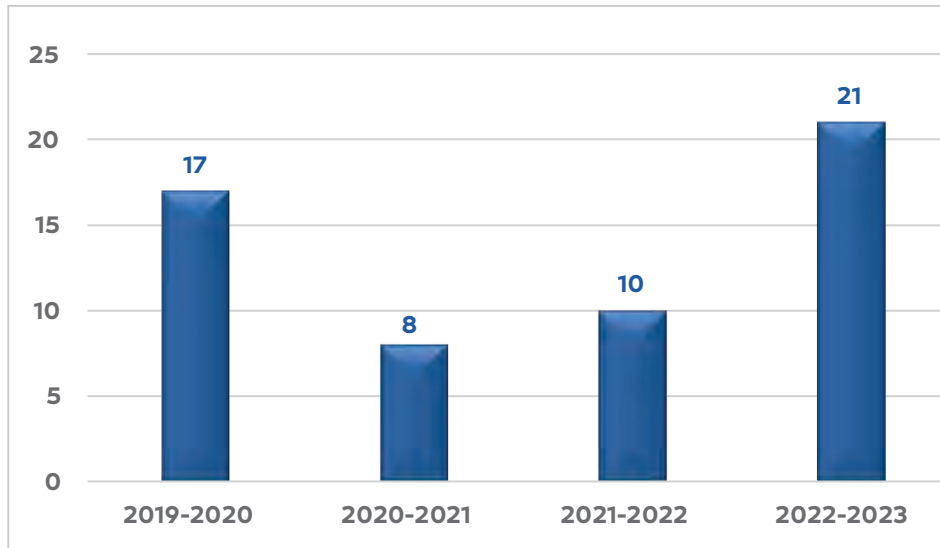
ثالثاً: ممارسة أعمال الضبطية القضائية حسب الجهات

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2016 في جريدة الكويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي «نزاهة» سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت «نزاهة» بإجراء عدد (21) من أعمال الضبطية القضائية خلال فترة التقرير، وتم توزيعها حسب الجهات والبالغ عددها (13) على النحو المبين في الشكل رقم (14)، علماً بأن الضبطية القضائية هي أداة منحها المشرع للهيئة لمساعدتها على استكمال وحسن تحقيق وقائع الفساد، ويتم استخدامها من خلال الأشخاص الذين يصدر قرار بمنحهم هذه الصفة من رئيس «نزاهة» متى تطلب عمل المحقق ذلك.



الشكل (14) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير

يعرض الشكل رقم (15) عدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، ونلاحظ أن عدد أعمال الضبطية القضائية كان منخفض في السنتين الماليتين 2020-2021 و 2021-2022 على التوالي وقد ارتفعت في سنة التقرير الحالي بقدر (52%) عن العام السابق، علماً بأن متوسط عدد أعمال الضبطية القضائية هو (14).



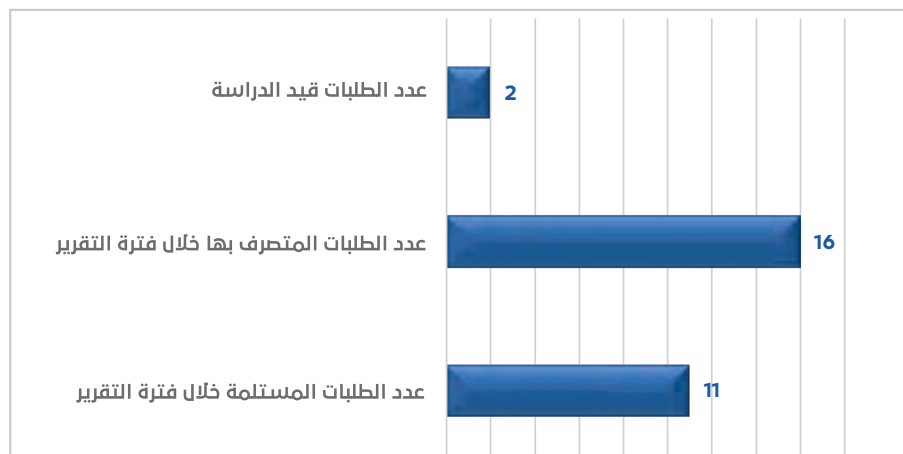
الشكل (15) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

رابعاً: الحماية الإدارية والوظيفية للمُبلغين

باشرت «نزاهة» اختصاصاتها ومهامها الخاصة بحماية المُبلغين منذ نشأتها وحتى 31 مارس وذلك بتلقي عدد (47) طلب حماية، وقد قررت «نزاهة» الموافقة على (14) طلب. وتنقسم هذه الطلبات إلى ثلاث صور حسب الآتي:

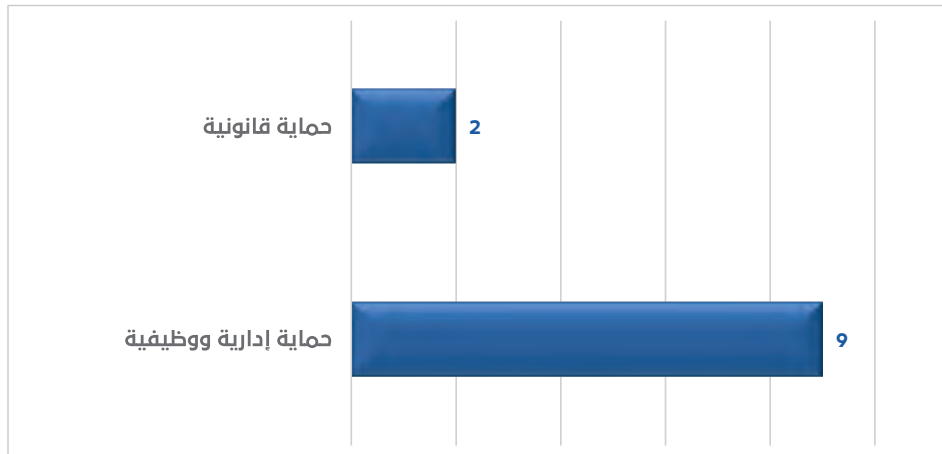
- 1 - طلب مزدوج (حماية شخصية وحماية إدارية)، عدد (1).
- 2 - حماية إدارية ووظيفية، عدد 39.
- 3 - حماية قانونية، عدد 7.

وخلال فترة التقرير باشرت «نزاهة» اختصاصاتها بشأن طلبات الحماية، وذلك كما هو موضح في الشكل (16)

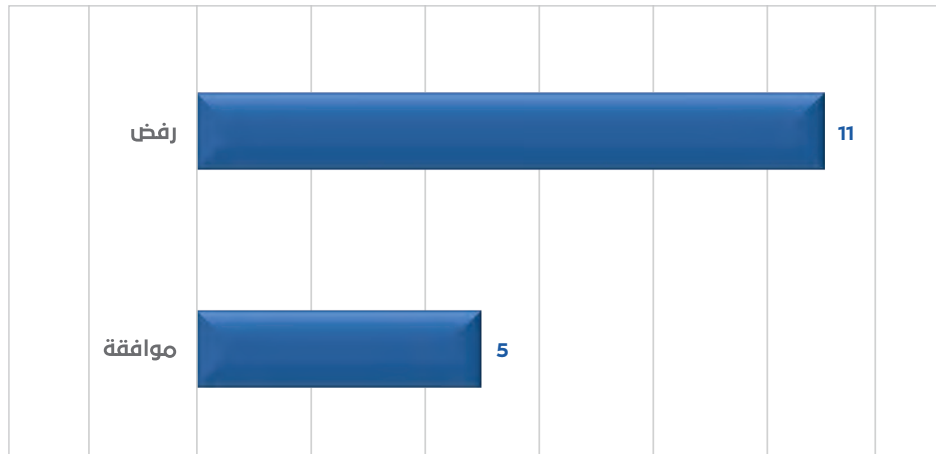


الشكل (16) عدد طلبات الحماية خلال فترة التقرير

ويوضح الشكل (17) تصنيف طلبات الحماية المستلمة، والشكل (18) التصرف في طلبات الحماية خلال فترة التقرير:



الشكل (17) أنواع طلبات الحماية المستلمة



الشكل (18) حالة طلبات الحماية المتصرف بها خلال فترة التقرير

حيث قررت «نزاهة» الموافقة على (5) طلبات حماية، بعد التأكد من اتصال دواعيها ومبرراتها بالبلاغات المستوفية للشروط المقررة في القانون واللائحة التنفيذية، وذلك حسب التفصيل الآتي:

1- الموافقة على طلب حماية قانونية لصالح شاهد بمناسبة البلاغ رقم 2017/1/23 المقيد ضد وزارة الصحة، وذلك لرجوع المُبلِّغ ضده على الشاهد بدعوى تعويض مدنية بسبب تقديمه إفادة بشأن الواقعة محل البلاغ، وقد باشرت «نزاهة» إجراءاتها بتوفير الحماية القانونية بمواجهة المُبلِّغ ضده.

2- الموافقة على طلب حماية إدارية ووظيفية لصالح مُبلِّغ بمناسبة البلاغ رقم 79/ت و/2019 المقيد ضد وزارة التربية، وذلك لثبوت تعرض المُبلِّغ لإجراء إداري سلبي بسبب بلاغه المقدم إلى «نزاهة»، وقد باشرت «نزاهة» إجراءاتها بتوفير الحماية بمواجهة وزارة التربية.

3- الموافقة على طلب حماية إدارية ووظيفية لصالح مُبلغ بمناسبة البلاغ رقم 31/ت و/ 2021 المقيد ضد بلدية الكويت، وذلك لثبوت تعرض المُبلغ لإجراء إداري سلبي بسبب بلاغه المقدم إلى «نزاهة»، وقد باشرت «نزاهة» إجراءاتها بتوفير الحماية بمواجهة بلدية الكويت.

4- الموافقة على طلب حماية إدارية ووظيفية لصالح مُبلغ بمناسبة القضية رقم 164/2022 - حصر أموال عامة المقيمة لدى النيابة العامة ضد مؤسسة الموانئ الكويتية، وذلك لثبوت تعرض الشاهد لإجراء إداري سلبي بسبب بلاغه المقدم إلى النيابة العامة، وقد باشرت «نزاهة» إجراءاتها بتوفير الحماية بمواجهة مؤسسة الموانئ الكويتية.

5- الموافقة على طلب حماية إدارية ووظيفية لصالح شاهد بمناسبة القضية رقم 164/2022 - حصر أموال عامة المقيمة لدى النيابة العامة ضد مؤسسة الموانئ الكويتية، وذلك لثبوت تعرض الشاهد لإجراء إداري سلبي بسبب إفادته المقدمة إلى النيابة العامة، وقد باشرت «نزاهة» إجراءاتها بتوفير الحماية بمواجهة مؤسسة الموانئ الكويتية.

كما قررت «نزاهة» رفض (11) طلباً للحماية لعدم اتصال دواعي ومبررات توفير الحماية بدور المُبلغين ومن في حكمهم بمكافحة الفساد أو بلاغاتهم المقيمة لدى «نزاهة» أو الجهات المختصة.

الفصل الثاني

إقرارات الذمة المالية

وفقاً لما نص عليه الباب الرابع من المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 2016 فإن إقرارات الذمة المالية تمثل إحدى الركائز الرئيسية إلى جانب الأعمال الأخرى في «نزاهة»، ويعتبر مؤشر استلام الإقرارات الإجمالية أحد المؤشرات التي تبرز دور «نزاهة» في تعزيز النزاهة والشفافية؛ لذا مازالت «نزاهة» مستمرة في استقبال الملزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016.

وفيما يلي بيان لأهم الأعمال الخاصة بإقرارات الذمة المالية:

أولاً: استلام الذمة المالية

1- إجمالي الإقرارات منذ بداية العمل بنظام الذمة المالية (الإجمالي التراكمي)

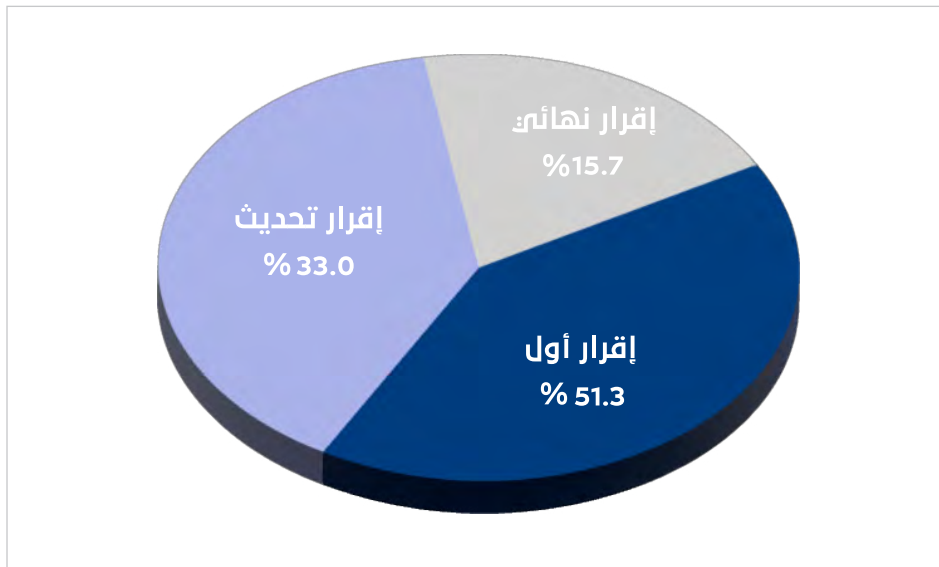
بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» منذ صدور اللائحة التنفيذية 13 نوفمبر 2016 إلى 31 مارس 2023 (الإجمالي التراكمي) عدد (33,347) إقراراً، وعليه بلغت نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» (99.5%).

أ- (17,108) إقرار أول.

ب- (11,007) تحديث الإقرار.

ج- (5,232) إقرار نهائي.

والشكل رقم (19) يوضح نسب كل منها.



الشكل (19) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها (الإجمالي التراكمي)

2- الإقرارات خلال فترة التقرير

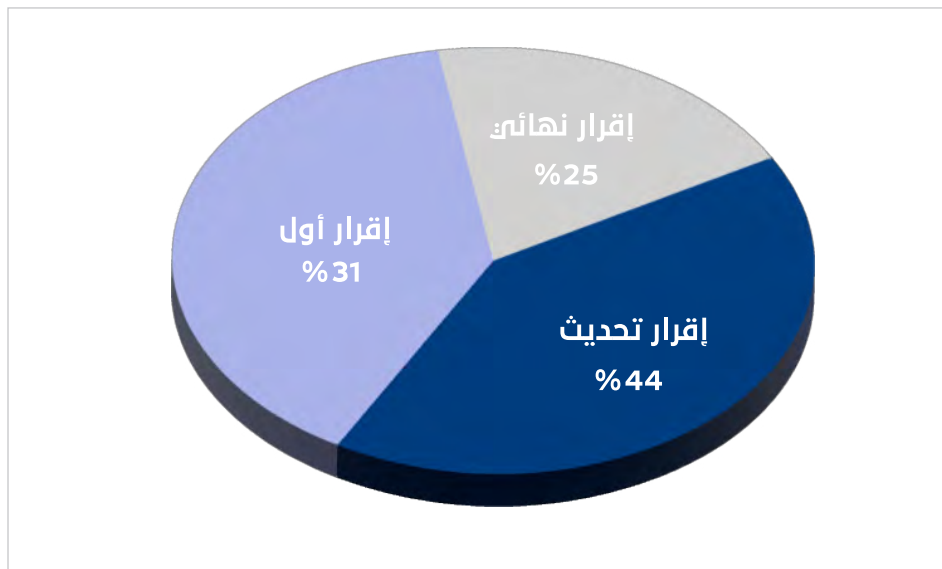
بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها «نزاهاة» في فترة التقرير عدد (5,457) إقراراً، وتوزع إجمالي الإقرارات المستلمة إلى:

أ- (1,698) إقرار أول.

ب- (2,421) تحديث الإقرار.

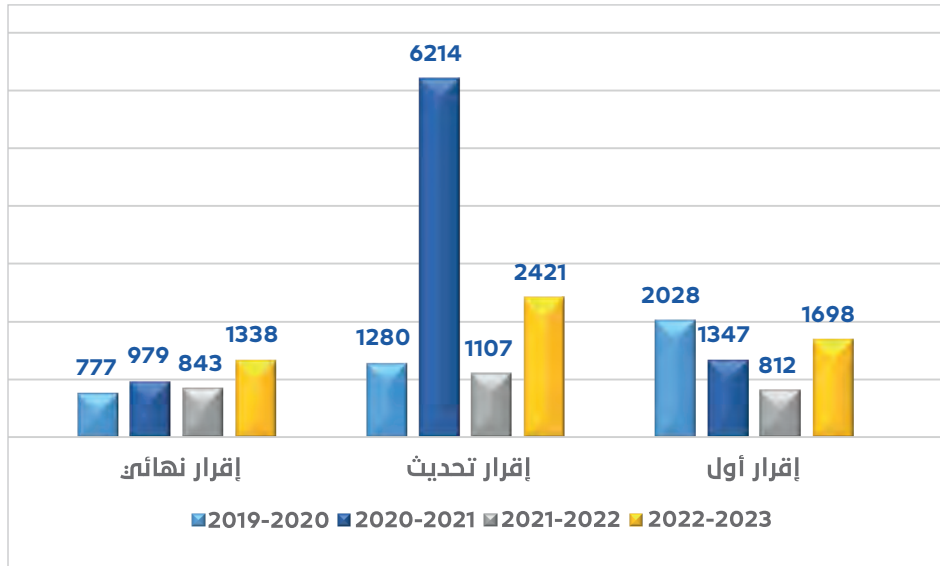
ج- (1,338) إقرار نهائي.

والشكل رقم (20) يوضح نسب كل منها.



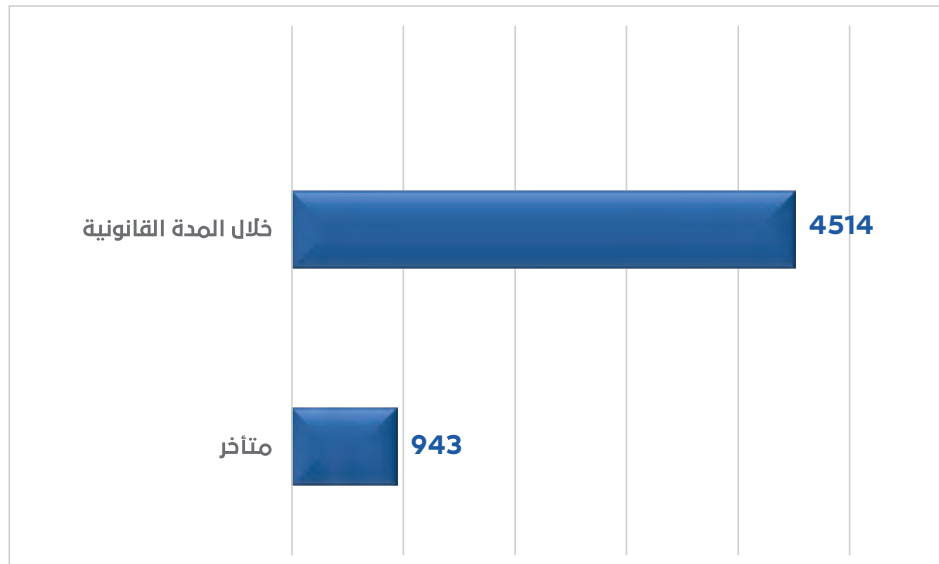
الشكل (20) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهاة» حسب نوعها خلال فترة التقرير

كما يعرض الشكل رقم (21) عدد الإقرارات حسب نوعها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، حيث يتضح أن عدد الإقرارات التي تم تحديثها ازداد بشكل ملحوظ في 2022-2023، ويعود سبب ذلك إلى أن بداية فترة تحديث الإقرار الثانية التي قد حلت في نوفمبر 2022 (أي بعد مرور 3 سنوات من استلام الهيئة تحديث الإقرار الأول في نوفمبر 2019) حيث استمر تحديث الإقرارات، وقد بلغ متوسط إجمالي الإقرارات المستلمة بأنواعها (5211) إقراراً.



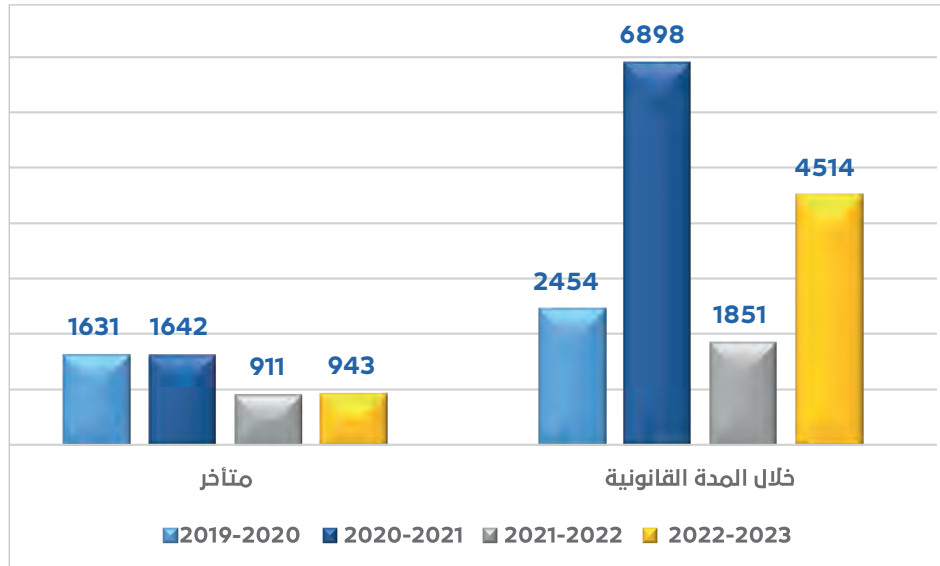
الشكل (21) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

ويوضح الشكل رقم (22) تصنيف الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير.



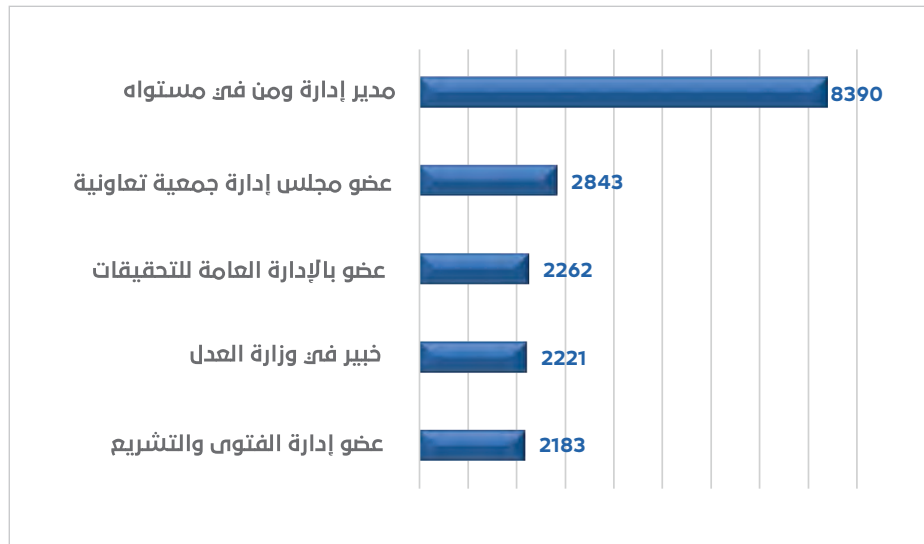
الشكل (22) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» وفقاً للمواعيد القانونية

كما يعرض الشكل رقم (23) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، علماً بأن نسبة الإقرارات التي تم استلامها خلال المدة القانونية في المدد الثلاث تتعدى (60%)، حيث بلغ متوسط عدد الإقرارات المتأخرة (1,282)، ومتوسط الإقرارات المستلمة خلال المدة القانونية (3,930).



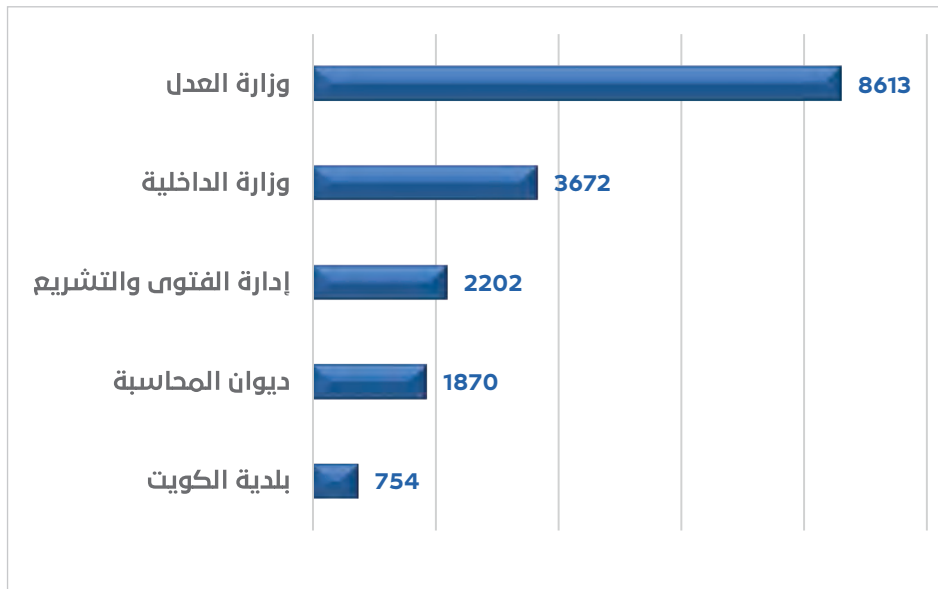
الشكل (23) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر سنوات مالية

يعرض الشكل رقم (24) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية، ويتضح منه أن أعلى صفة وظيفية هي (مدير إدارة ومن في مستواه).



الشكل (24) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية

ويعرض الشكل رقم (25) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها المشمولين خلال فترة التقرير. ويتضح منه أن أعلى جهة يتم استلام الإقرارات من موظفيها هي وزارة العدل وذلك لارتفاع أعداد موظفيها الخاضعين لأحكام قانون الذمة المالية مقارنة بباقي الجهات الحكومية.

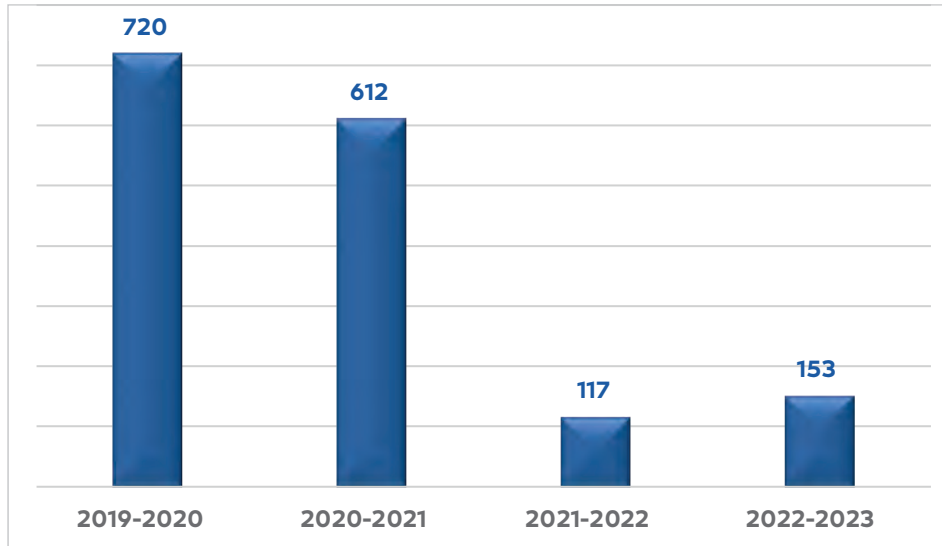


الشكل (25) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون

3- الخاضعين الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية

تجدر الإشارة إلى أن عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية إلى 31 مارس 2023 بلغ (153) شخصاً، وقد قامت «نزاهة» بالتواصل مع الجهات التي يتبعون لها وتزويدهم بكشوف بأسمائهم؛ للتنبيه عليهم بضرورة تقديم الإقرار لانقضاء المواعيد القانونية، والتواصل معهم بشكل مباشر من خلال إرسال رسائل تنبيه نصية تلقائياً بمواعيد التقديم، ويتم بشكل دوري رصد هذه الحالات وإحالتها إلى جهات الاختصاص؛ لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

يوضح الشكل رقم (26) مقارنة لأعداد الإقرارات التي لم يقدمها أصحابها رغم فوات المواعيد القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، وتجدر الإشارة إلى أن عددهم كان مرتفعاً في 2020/2019 بسبب ظروف جائحة COVID-19 بحيث كان يشمل أعداد الخاضعين الذين تنطبق عليهم حالات الإعفاء (الفئات المعرضة للمخاطر الصحية)، ونرى انخفاض عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية بنسبة (81%) في 2022-2021 عن السنوات الماضية؛ بسبب عودة الحياة لطبيعتها بشكل تدريجي والانتقال إلى المرحلة الخامسة من خطة الحكومة للعودة للحياة الطبيعية المرتبطة بجائحة COVID-19، بالإضافة إلى حرص «نزاهة» على التواصل معهم بشكل مباشر من خلال الاتصال هاتفياً؛ لحثهم على تقديم إقرارات ذمتهم المالية، والحملات التوعوية المستمرة في هذا المجال، وقد بلغ متوسط الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم فوات المدة القانونية (401).



الشكل (26) عدد الإقرارات التي لم يتم تقديمها رغم انتهاء المدة القانونية وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

4- متابعة تحديث بيانات المشمولين بنظام الذمة المالية

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: « تتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون». وفي سبيل ذلك قامت «نزاهة» بما يلي:

أ- إرسال كتب دورية لتحديث بيانات المقررين لجميع الجهات التي يتبعها المشمولين، وكتب طلب البيانات الناقصة من الجهات، وكتب تعريف الجهات بكيفية الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة.

ب- تلقي الكتب الصادرة من الجهات الحكومية بشأن تحديث بيانات المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية التابعين لها بشكل دوري، وتتضمن تلك الكتب نسخ من القرارات الإدارية ذات الصلة بالمشمولين، وقامت «نزاهة» بمراجعة البيانات التي ترد إليها من الجهات ومطابقتها بالبيانات المسجلة في النظام الآلي للذمة المالية (FDS)، ويتم تحديث البيانات إن لزم، كما قامت بأرشفة تلك القرارات آلياً بما يضمن حفظها بطريقة آلية تساهم في سرعة الوصول إليها عند الحاجة.

ج- إرسال رسائل تنبيهية نصية للمشمولين فور ورود بيانات توجب تقديم إقرار الذمة المالية وعلى عدة مراحل كما يلي:

- عند تحديث بيانات المشمولين في النظام الآلي FDS، وبداية المدة القانونية لتقديم الإقرار.
- قبل انقضاء المدة القانونية بأسبوعين على الأقل.
- بعد انقضاء المدة القانونية.

كما تمت متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في (52) إصداراً من الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، وذلك لمتابعة المراسيم والقرارات بشأن إشهار جهات، ولحصر بيانات الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، من خلال متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف المشمولة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد، أو العزل الوظيفي، ويوضح الجدول رقم (3) أعداد القرارات والمراسيم خلال الفترة.

الجدول (3) عدد المراسيم والقوانين والقرارات التي تم نشرها في جريدة (الكويت اليوم)

العدد	الحالة
2	المراسيم والقوانين بشأن إشهار جهات
531	المراسيم والقرارات بشأن المشمولين بنظام الذمة المالية
533	الإجمالي

ثانياً: فحص إقرارات الذمة المالية

تم تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفقاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

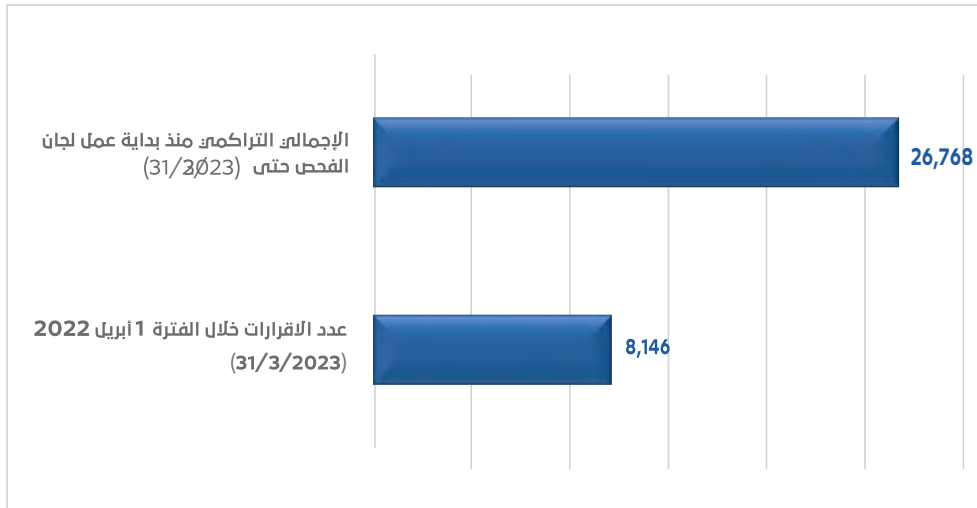
تضم «نزاهة» خمسة لجان فحص، لجنة واحدة لكل من الفئات الوظيفية (أ-ب)، وثلاث لجان لفئات الوظيفية (ج)؛ يترأسها جميعاً أعضاء مجلس الأمناء في «نزاهة»، وتضم تلك اللجان في عضويتها مختصين ماليين، ومحاسبين، وقانونيين، من إشرافي وموظفي «نزاهة».

1- إجمالي الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية العمل بلجان الفحص (الإجمالي التراكمي)

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها منذ بداية عمل لجان الفحص إلى 31 مارس 2023 عدد (26,768) إقرار، وعليه بلغت نسبة فحص الإقرارات (80%).

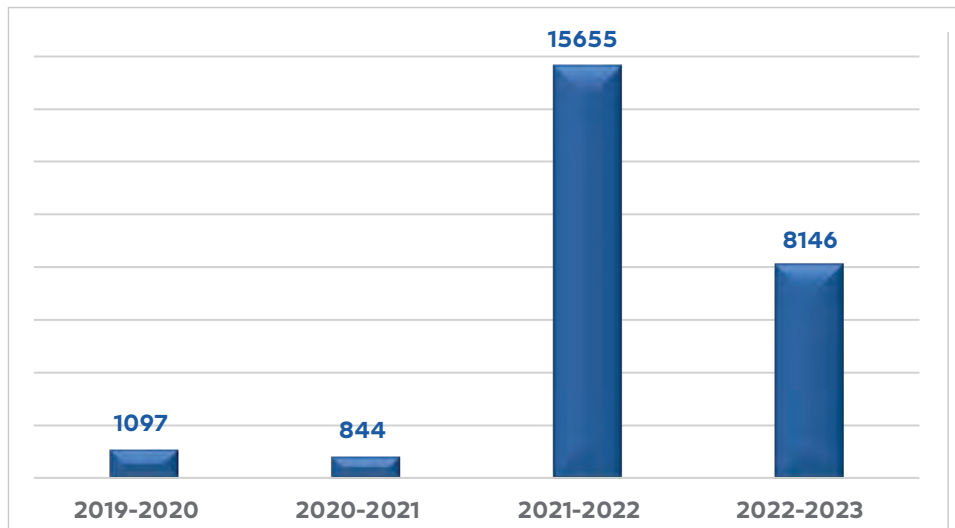
2- الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير

بلغ إجمالي عدد الإقرارات التي تم فحصها خلال فترة التقرير عدد (8,146) إقرار. يعرض الشكل رقم (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية.



الشكل (27) عدد الإقرارات التي تم فحصها حسب الفترة الحالية والفترة التراكمية

يعرض الشكل (28) مقارنة عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية، حيث بلغ متوسط عدد الإقرارات التي تم فحصها 6,436.



الشكل (28) عدد الإقرارات التي تم فحصها وفقاً لآخر أربع سنوات مالية

3- أسباب فحص الإقرارات

تتنوع أسباب فحص إقرارات الذمة المالية حسب ما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والآليات الداخلية التي وضعتها إدارة لجان الفحص في «نزاهة» لتشمل التالي:

- أ- كشوفات دورية، وهي تشمل كافة الخاضعين الذين قدموا إقرارات الذمة المالية.
- ب- بلاغ، وهي الحالات التي يرد بشأنها بلاغ أو رصد إخباري بناء على طلب من قطاع كشف الفساد والتحقيق، أو قطاع الذمة المالية، أو رصد اللجنة في إطار تكامل أعمال القطاعات في «نزاهة».

الفصل الثالث

التعاون الدولي

يعد التعاون الدولي في إطار أجهزة مكافحة الفساد والمنظمات الدولية المعنية بتعزيز النزاهة والشفافية، واحداً من أبرز المتطلبات المعنية بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وانطلاقاً من اختصاصات الهيئة تسعى «نزاهة» نحو تعزيز أوجه التعاون على المستوى الدولي كما تحرص «نزاهة» على تعزيز تعاونها الإقليمي من خلال جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وإبرام مذكرات تفاهم ثنائية مع بعض الدول الشقيقة والصديقة، والانضمام للمنظمات والشبكات الدولية المتخصصة، وعقد برامج تدريب بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية ببناء القدرات، وذلك بجانب المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والفعاليات الدولية ذات العلاقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

ومن هذا المنطلق قامت «نزاهة» من منظور التعاون الدولي بما يلي:

أولاً: مذكرات وبروتوكولات التعاون التي تم توقيعها في إطار التعاون الثنائي عبر الوطني

تحرص «نزاهة» على التعاون مع الجهات الدولية النظيرة بهدف تبادل الخبرات في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الفساد والوقاية منه، وعلى ضوء ذلك وقعت «نزاهة» عدد من مذكرات التفاهم شملت الجهات التالية:

- أ- لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية، جمهورية كوريا الجنوبية.
- ب- هيئة مكافحة الفساد في جمهورية فرنسا.
- ج- هيئة الرقابة الإدارية، جمهورية مصر العربية.
- د- هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، دولة فلسطين.
- هـ- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: عضويات المنظمات والهيئات الدولية

انضمت «نزاهة» في 12 أكتوبر 2021 إلى شبكة تبادل معلومات، وهي الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ قانون مكافحة الفساد (GLOBE NETWORK) التابعة للأمم المتحدة، حيث توفر الشبكة منصة لتبادل المعلومات بين ممارسي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم. يوفر هذا المركز الافتراضي الشامل المعرفة والموارد والأدوات اللازمة لتتبع حالات الفساد عبر الحدود والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما فيه بيان هيكل اتخاذ القرار (DECISION TREE) وقنوات الاتصال الآمنة.

وفي اجتماع الشبكة الثاني عُقدت ورشة عمل حول «الحاجة إلى إنشاء مجموعات عمل مواضيعية» حيث تم الاتفاق على إنشاء ثلاث مجموعات مواضيعية (TWGs) تقدم الاستشارات والنتائج والمقترحات إلى اللجنة التوجيهية ليُحسن ذلك من عمليات اتخاذ القرار.

وقد تم تشكيل عدد (3) فرق من الشبكة ورشحت «نزاهة» ممثليها للمشاركة في فرق العمل الثلاثة المنبثقة عن الجمعية العمومية، حيث يُعنى الفريق الأول بالعمليات في الشبكة (Operations)، أما الفريق الثاني فمعني بمنصة المعلومات (Online One-Stop Hub) التابعة للشبكة، والفريق الثالث المعني بتطوير المعرفة والقدرات في الشبكة (Knowledge and Capacity Development).

كما تم ترشيح «نزاهة» لتكون مسؤولة عن إدارة الجلسات المعنية بالفريق الأول والثالث من المجموعات المواضيعية.

إلى جانب ما سبق، فقد شاركت «نزاهة» بإدارة أول ورشة عمل لها على المستوى الأممي والتي كانت على هامش الاجتماع الثاني للشبكة تحت عنوان «دور ضباط الاتصال بالشبكة» في فيينا - جمهورية النمسا خلال الفترة من 28 إلى 30 يونيو للعام 2022.

ثالثاً: الأعمال المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

- استعراض تنفيذ مدى امتثال دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الإطار العام الحاكم لمنظومة مكافحة الفساد على الصعيد الدولي، وكانت «نزاهة» قد أنشئت استجابة لمتطلبات المادة (6) من هذه الاتفاقية، وقد حرص المشرع في متن المادة (4 فقرة 2) من قانون إنشاء «نزاهة»، على منح «نزاهة» الاختصاص بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك تطبيق كافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والتي تمت الموافقة عليها، فضلاً عن مباشرة إجراءات استعراض تنفيذ دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى ضوء ذلك أصدرت «نزاهة» القرار رقم (1) لسنة 2021 بتشكيل فريق العمل المعني بمتابعة كافة إجراءات ومتطلبات استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لدولة الكويت منبثقاً عن لجنة الشؤون الدولية والمؤشرات والتقارير المشكلة بالقرار رقم (63) لسنة 2021 برئاسة نائب رئيس «نزاهة».

وقد أسند إلى هذا الفريق، مهام متابعة كافة الإجراءات ومتطلبات إعداد الردود الخاصة بدولة الكويت على قوائم التقييم الذاتي بشأن استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والجهات الوطنية المعنية، وذلك في سياق الدورة الثانية من عملية استعراض تنفيذ أحكام الفصلين الثاني المتمثل في (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء أحكام قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم (1/3).

وقد عقد فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من الاجتماعات من أجل متابعة آخر التطورات بشأن قائمة ردود «نزاهة» على التقييم الذاتي التي تم إرسالها إلى

أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أبريل من العام 2018.

حيث قام خبراء جمهورية قرغيزيا ودولة أنتيغوا وباربودا المستعرضتين لدولة الكويت، بدراسة ردود دولة الكويت وتقديم ملاحظاتهم بشأنها في أواخر العام 2020 حيث قام فريق الاستعراض في «نزاهة» بإعداد الردود على هذه الملاحظات والاستفسارات وإرسالها من ثم إلى أمانة المؤتمر بتاريخ 16 يونيو 2021، وبالتوازي مع ذلك طلب خبراء الدولتين المستعرضتين عقد زيارة قطرية إلى دولة الكويت لاستكمال واستيضاح جملة من المسائل المرتبطة بردود دولة الكويت المشار إليها، حيث عقدت فعاليات هذه الزيارة في دولة الكويت (بمقر «نزاهة») خلال نوفمبر من العام 2022، حيث نتج عن الزيارة عدد من الاستفسارات التكميلية، وقد قامت «نزاهة» والفريق المشكل منها بقرار رقم (1) لسنة 2022، والمعدل بالقرار رقم (3) لسنة 2022، بمخاطبة الجهات الوطنية بدولة الكويت وقدمت الاستفسارات التكميلية إليها، ومن ثمة قام الفريق بجمع الردود من الجهات واستكمل كافة المرفقات وتم إرسالها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، مع إرفاق كافة القرارات والتعاميم واللوائح الخاصة بالجهات المطلوبة من المكتب، والتي سيتبعها التوافق حول اعتماد الملخص التنفيذي والتقرير النهائي (التقرير القطري) لدولة الكويت ونشره من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

- التوصيات الصادرة عن عمليات الاستعراض

تم استعراض دولة الكويت في الدورة الأولى من عملية الاستعراض (2010-2015) المعنية بالفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية الأممية.⁽¹⁾

(1) تولت عملية استعراض دولة الكويت في الدورة الأولى وزارة العدل الكويتية آنذاك لعدم إنشاء الهيئة في عام 2012، وقد تم

استعراضها من قبل دولتي سيريلانكا وأثيوبيا.

يعرض الجدول (4) التوصيات التي صدرت في الاستعراض الأول (2010-2015):

م	التوصية/ الملاحظة	الجهة المعنية	النتيجة
1	تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظفين العموميين الأجانب	- مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء
2	وضع إطار قانوني وطني فيما يتعلق بتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة الدولية	- الفتوى والتشريع - وزارة العدل - النيابة العامة - «نزاهة» - مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء
3	تحديد المسؤولية للشخصيات الاعتبارية	-	تم الاستيفاء ⁽¹⁾
4	إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد	-	تم الاستيفاء
5	تجريم الكسب غير المشروع	-	تم الاستيفاء
6	وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد	-	تم الاستيفاء
7	تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وفقاً لتوصيات العمل المالي ⁽²⁾	-	تم الاستيفاء

- التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020)⁽³⁾:

تخضع دولة الكويت حالياً (دورة الاستعراض الثانية)⁽⁴⁾ إلى استعراض تنفيذها التزاماتها حالياً المنصوص عليها في الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأمامية⁽⁵⁾.

- (1) صدور القانون رقم 2 لسنة 2023 بتعديل القانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960.
- (2) إصدار القانون الجديد لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 106 لسنة 2013.
- (3) بسبب جائحة كورونا وعدم انتهاء العديد من الدول من اجراءات استعراضها فقد تقرر من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC مد عمر دورة الاستعراض الثاني (التي يفترض أن تكون 5 سنوات لكل دورة) إلى عام 2024.
- (4) منذ عام 2017 عند وقوع القرعة على دولة الكويت لتستعرض من قبل دولتي قيرغيزستان (Kyrgyzstan) وAntigua & Barbuda)، وذلك لمتابعة تنفيذ دولة الكويت التزاماتها الخاصة بالفصل الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأمامية.
- (5) عملية الاستعراض الحالية هي الآن في مراحلها الأخيرة، حيث تم الانتهاء من عقد الزيارة القطرية وزيارة الخبراء الدوليين إلى دولة الكويت بمشاركة جميع الجهات الحكومية المعنية بالاستفسارات الدولية الواردة بشأن تنفيذ دولة الكويت لالتزاماتها الخاصة بالفصل الثانية (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية الأمامية.

يعرض الجدول (5) التوصيات التي تم مناقشتها في الاستعراض الثاني (2016-2020).

م	التوصية/ الملاحظة	الجهة المعنية	النتيجة
1	تنظيم الحق في الاطلاع على المعلومات	- الفتوى والتشريع - مجلس الأمة	تم الاستيفاء ⁽¹⁾
2	معالجة موضوع المستفيد الفعلي (beneficial owner)	- وزارة التجارة	تم الاستيفاء ⁽²⁾
3	تنظيم تضارب المصالح (conflict of interest)	- الفتوى والتشريع - مجلس الأمة	تم الاستيفاء ⁽³⁾
4	إجراءات للمصادرة المدنية (civil confiscation)	- الفتوى والتشريع - النيابة العامة - مجلس الأمة	لم يتم الاستيفاء

رابعاً: مشاركات «نزاهة» في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

شاركت «نزاهة» في حضور العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ذات الصلة باختصاصاتها وأهدافها، وهي على النحو التالي:

- 1- المنتدى العالمي للنزاهة ومكافحة الفساد المنظم من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- 2- اجتماعات المشاورات غير الرسمية بشأن جدول أعمال الاجتماع ما بين الدورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 3- الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد.
- 4- اجتماع الدورة الثالثة عشر لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 5- حضور الاجتماع الثاني للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network).
- 6- اجتماع فريق الخبراء الحكوميين في منظمة التعاون الإسلامي.
- 7- اجتماع ما بين الدورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن إنجازات الإعلان السياسي.

(1) صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.

(2) صدور القرار الوزاري رقم 4 لسنة 2023 بشأن إجراءات تحديد هوية المستفيد الفعلي.

(3) صدور القانون رقم 1 لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح (نُشر في جريدة كويت اليوم في 22/01/2023).

- 8- الدورة الثالثة عشر المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 9- الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة مشروع اتفاقية مكافحة الفساد في إطار منظمة التعاون الإسلامي.
- 10- اجتماع الخبراء العاشر الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بتعزيز التعاون الدولي.
- 11- الدورة الثالثة عشر المستأنفة لفريق استعراض التنفيذ في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 12- الدورة السادسة عشر لفريق استرداد الموجودات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 13- الاجتماع الثالث للجمعية العمومية في الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network).
- 14- اجتماع المشاورات العالمية غير الرسمية بشأن قياس الفساد والمنظم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
- 15- مشاركة «نزاهة» عن طريق وزارة العدل في الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.
- 16- الاجتماع الأول لفريق العمل المواضيعي الأول المعني بالعمليات في الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network).
- 17- الاجتماع الأول لفريق العمل المواضيعي الثاني المعني بمنصة المعلومات (Online One-Stop Hub) التابعة للشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network).
- 18- الاجتماع الأول لفريق العمل المواضيعي الثالث المعني بتطوير المعرفة والقدرات في الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (Globe Network).
- 19- اجتماعات مجموعة التوجيه المشتركة الكويتية البريطانية التاسعة عشر.

خامساً: مشاركات «نزاهة» في الاجتماعات الإقليمية - الأعمال المتعلقة بالتعاون لدول الخليج العربية

حرصت «نزاهة» دوماً على المشاركة في فعاليات وأعمال اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث شاركت «نزاهة» في أعمال وفعاليات مجموعة من الاجتماعات التي عُقدت بمعية اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي الإطار ذاته، فإنه يُذكر أن «نزاهة» كانت قد قامت بموافاة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمرئياتها حيال تنفيذ القرارات المنبثقة عن اجتماع اللجنة الوزارية

الثامن، بالإضافة إلى إبداء الآراء حول عدد من مشروعات القوانين والأدلة المتعلقة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي على النحو الآتي:

أ- آلية العمل الاسترشادية لمراجعة مشاريع الأنظمة.

ب- دليل المساعدات القانونية المتبادلة.

ج- دليل توظيف التقنية.

د- بحث الشكاوى والبلاغات.

هـ- تعزيز النزاهة ومنع تضارب المصالح في الوظيفة العامة.

و- جائزة مجلس التعاون للتميز.

ز- دليل الذمة المالية.

ح- خطة عمل التنسيق والتعاون بين إدارات التعاون الدولي بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وقد شاركت «نزاهة» في حضور مجموعة من الفعاليات والاجتماعات على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي:

أ- المشاركة في الاجتماع الثالث والعشرون للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.

ب- المشاركة في الاجتماع الرابع والعشرون للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.

ج- المشاركة في الاجتماع الخامس والعشرين للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.

د- المشاركة في الاجتماع السابع لأصحاب السعادة الوكلاء أو المساعدين أو من يقوم مقامهم بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.

هـ- المشاركة في الاجتماع الثامن للجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

و- مشاركة «نزاهة» عن طريق وزارة العدل في فعالية مجلس التعاون السنوية بعنوان «تعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

ز- المشاركة في الاجتماع السادس والعشرون للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ح- المشاركة في الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- الأعمال المتعلقة بالتعاون العربي والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

حرصت «نزاهة» دوماً على موافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبصفةٍ دوريةٍ ومنتظمةٍ بالرؤى القانونية والتوصيات والمقترحات التي تتبناها «نزاهة» في إطار تعزيز وتفعيل التعاون العربي في هذه المجالات. وفي الإطار الإقليمي العربي شاركت «نزاهة» في العديد من الفعاليات والاجتماعات العربية التي شاركت فيها «نزاهة» على النحو الآتي:

أ- ورشة العمل المعنونة «نحو نظم أكثر فعالية للتصريح عن الذمة المالية والمصالح».

ب- الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

ج- اللقاء الثالث للتحالف الإقليمي للنساء ضد الفساد.

د- المؤتمر الدولي السنوي الرابع لهيئة مكافحة الفساد الفلسطينية.

هـ- اللقاء الرابع للتحالف الإقليمي للنساء ضد الفساد.

و- اجتماع الأعضاء الدائمين المؤسسين لتحالف سيدات قيادات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية.

ز- المؤتمر الإقليمي لإطلاق تحالف قيادات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية.

ح- ندوة حول طرق وآليات تدريس المواد الخاصة بمكافحة الفساد لمراحل التعليم الأساسي والمتوسط.

الفصل الرابع

التشريعات والقوانين

أولاً: القوانين التي ساهمت «نزاهة» في إعدادها وصورها

ساهمت «نزاهة» في إعداد جملة من التشريعات والقوانين واللوائح التي ترتبط بشكل أو بآخر بعملها، وهي: القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، والقانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح، والقانون رقم (2) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960؛ والمتضمن توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد.

كما أعدت «نزاهة» مشروع آخر بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء على نحو يكفل تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وهذا المشروع لا زال مدرج على جدول أعمال اللجنة التشريعية لمجلس الأمة منذ إحالته للمجلس بموجب المرسوم رقم (111) لسنة 2019 بتاريخ 7 مايو 2019، منوهين إلى أن صدور هذا التعديل التشريعي إنما يعد متطلباً والتزاماً دولياً على عاتق الدولة قررته نتائج عمليات استعراض تطبيق دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الفصلين الثاني والثالث)، والتي جرت عام 2012.

وأخيراً فقد أعدت «نزاهة» مشروعاً بقانون بتعديل بعض أحكام قانون إنشائها رقم (2) لسنة 2016، ورفعته لمعالي وزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة في 9 يناير 2023.

ثانياً: اقتراحات ومشاريع قوانين تم استطلاع وجهة نظر «نزاهة» بشأنها

بناءً على طلبات من الجهات المختصة في الدولة، فقد تلقت «نزاهة» مجموعة من مشروعات التشريعات لإبداء الرأي فيها، ومنها:

- مشروع قانون في شأن التعاون القانوني والقضائي الدولي في المسائل الجزائية.
- الاقتراح بقانون بشأن تعارض المصالح وقواعد السلوك العام مقدم من قبل السيد عضو مجلس الأمة د. عبد الكريم الكندري.
- اقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم (2) من القانون رقم 2020/12 بشأن حق الاطلاع على المعلومات المقدم من أعضاء مجلس الأمة: مهلهل المضيف - د. حسن جوهر - عبد الله المضيف - حمد المطر - مهند السايير.
- اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2020/12 بشأن حق الاطلاع على المعلومات المقدم من أعضاء مجلس الأمة: مهلهل المضيف - د. حسن جوهر - عبد الله المضيف - د. عبد الكريم الكندري - مهند السايير.
- اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2016/2 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية المقدم من قبل السادة أعضاء مجلس الأمة: مهلهل المضيف - حمد المدلج - د. حمد المطر - شعيب شعبان - د. حسن جوهر.

- اقتراح بقانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (53 مكرر) و(53 مكرر أ) إلى القانون رقم 2016/2 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد المقدم من عضو مجلس الأمة فيصل الكندري.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم (16) لسنة 1960 المقدم من قبل السيد عضو مجلس الأمة د. عبد الكريم الكندري.
- استطلاع رأي الهيئة حول الاقتراح بقانون بشأن انضمام دولة الكويت إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

الفصل الخامس

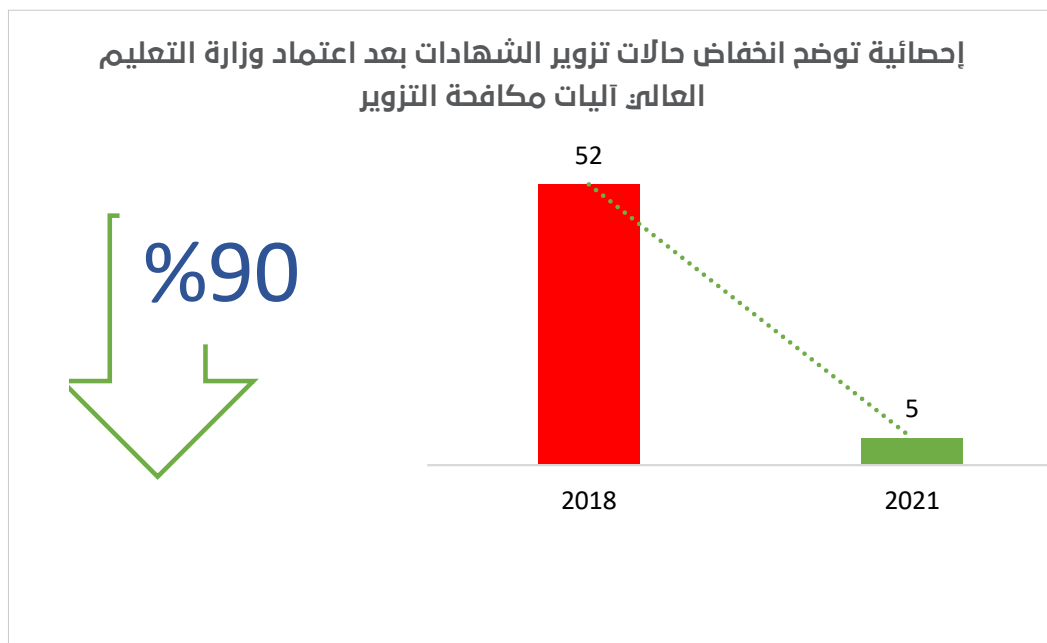
الأنشطة ذات الصلة

أولاً: الوقاية من الفساد

تولي «نزاهة» اهتماماً كبيراً لمسألة الوقاية من الفساد، ويتجلى ذلك في الحرص على توسعة دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، وإعداد البرامج التعريفية فيما يتعلق بأنشطة «نزاهة» واختصاصاتها، ورفع الوعي بمخاطر الفساد وسبل الوقاية منه، وكذلك إجراء دراسات ميدانية وأبحاث بالتعاون مع المؤسسات البحثية للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه في أجهزة الدولة، وفق أفضل الممارسات العالمية، ووضع التوصيات اللازمة والحلول المناسبة لمنع أسبابه والوقاية منه، وذلك تنفيذاً لما جاء بقانون «نزاهة» وتفعيلاً لأولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024).

كما تعد المؤسسات التعليمية الأداة المنظمة التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع وغاياته، وتحويلها إلى واقع ملموس، كما أنها مسؤولة عن الحفاظ على هوية المجتمع بجانب باقي مؤسسات التربية بما تعده من أجيال تساهم في تحقيق تنمية مجتمعية قائمة على عدد من القيم والمبادئ التي تحصن المجتمع ضد أي تحديات تواجهها، وبذلك إما أن تكون مؤسسات التعليم قلعة الأمة وحصناً لها وإما أن تكون وسيلة للقضاء عليها.

وقد عمدت «نزاهة» إلى ترجمة أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمتعلقة بالنزاهة في التعليم من خلال مواصلة تعزيز قنوات التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص الحكومية المعنية، ونظمت حلقة نقاشية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بعنوان «وضع وتنفيذ آليات لمكافحة التزوير في الشهادات الجامعية والمهنية ووضع معايير موضوعية لمعادلتها»، واستعرض فيها جهود الوزارة نحو ضبط جودة التعليم ومكافحة الشهادات غير المعتمدة والوهمية والمزورة ضمن إجراءات المبادرة رقم (9.4) من استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024).



وتلعب أيضًا المؤسسات التربوية والتعليمية دورًا مهمًا في التصدي للظواهر الشاذة لكونها مجالًا من مجالات الضبط الاجتماعي التي يتبعها المجتمع مع أفرادها لتعديل سلوكهم بما يتفق مع القيم المجتمعية، وبالتالي توسعت الأنشطة التثقيفية من خلال التعليم عبر رعاية مسابقة طلابية ضمن مسابقة التأليف والإعداد المسرحي بهدف نشر الوعي وتعزيز ومفاهيم وقيم النزاهة والشفافية وحماية المال العام لدى الطلاب، عبر أنشطة مسرحية ومعالجات كتابية درامية بجهود طلابية للعام الدراسي لسنة (2021 و2022)، بالإضافة إلى تكريم الطلاب المتميزين على مبادراتهم الإبداعية.

واستكمالاً لمشاريع وزارة التربية في تعزيز القيم خلال المناهج الدراسية كانت ضمن أولويات «نزاهة» في تعزيز نزاهة التعليم، فقد أطلقت وزارة التربية مناهج تجريبية للسنة الدراسية 2023/2022 ضمن مساعيها في مواكبة أحدث الأساليب التعليمية والتربوية العالمية، وشاركت «نزاهة» الوزارة من خلال الاطلاع على الإطار المرجعي العام للمنهج الدراسي الوطني الجديد بدولة الكويت، ومكتبة مؤشرات الأداء الخاصة به، بهدف دعم القائمين عليه من خلال تزويدهم بأفضل الممارسات التعليمية في غرس الأخلاقيات والسلوكيات لدى النشء، وإعداد وثيقة تعنى بإدماج القيم المضادة للفساد تركز على مجموعة من القيم الرئيسية التي تم استنباطها بالاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال وهي:



النزاهة



الشفافية



المساءلة



الأمانة



الإنصاف

وقد مثلت «نزاهة» في عضوية الفريق الوطني المعني بتطوير التعليم العام في دولة الكويت، والذي تولى إعداد مشروع تطوير منظومة التعليم في الدولة.

Bankee

كما تسعى «نزاهة» دائماً إلى توسيع دائرة شركائها في القطاع العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وتغطي أنشطتها شرائح مختلفة من المجتمع، وتعزز قيماً أبرزها الشفافية والنزاهة والمسؤولية المجتمعية، وبما أن عام 2022 كان عام المسؤولية المجتمعية بامتياز، حيث شهدت الكويت زخماً وزيادة ملحوظة في عدد المبادرات وطبيعتها والمجالات التي تغطيها فقد أطلقت «نزاهة» بالتعاون مع بنك الكويت الوطني ووزارة التربية مبادرة بنكي للثقافة المالية في المدارس، بمرحلتها الابتدائية والمتوسطة وهو البرنامج الأول من نوعه الذي يهدف إلى نشر المعرفة الثقافية والاقتصادية لدى فئة الطلبة، فضلاً عن إذكاء وعي الطلبة بالثقافة المالية بأسلوب عملي وتفاعلي وبشكل مستدام وغرس القيم ومبادئ النزاهة والشفافية والإفصاح وحق الاطلاع والأمانة وتعزيز المسؤولية.

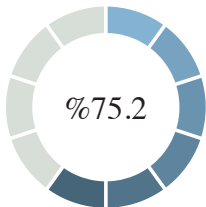
إحصائية نسب المشاركة ضمن برنامج بنكي في مرحلته الأولى



وقد تعاونت «نزاهة» في مشروع توعوي وطني استهدف رفع وعي المجتمع بدور القطاع المصرفي وبحقوقهم ومعرفة ضوابط وحدود الرقابة المالية، وحمايتهم من مخاطر الاحتيال المالي، وسوء استخدام المنتجات والخدمات، والصدق وحفظ المال العام، من خلال حملة توعية مالية بعنوان (لنكن على دراية) والتي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف الكويتية.



الحوكمة



كما تصدرت «نزاهة» ترتيب الجهات الحكومية ذات الميزانية الملحقه في تقرير ديوان المحاسبة حول أهم المؤشرات المالية والظواهر الرقابية والمستجدات للسنة المالية 2020-2021، حيث قام الديوان بمراجعة وتحليل نتائج الدراسة الخاصة بمدى التزام الجهات الحكومية المشمولة برقابته لتحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة والبالغ عددها (65) جهة حكومية مقسمة إلى (29) وزارة وإدارة، و(20) هيئة ذات ميزانية ملحقة، و(16) مؤسسة عامة ذات ميزانية مستقلة.



43

مستفيد



20

جمعية تعاونية
وجمعية نفم عام

وتتفيذاً للدور الرقابي لـ«نزاهة»، ونظراً للاهتمام المتزايد بالحوكمة على عدة أصعدة كونها تمثل قاعدة أساسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، وما لها من دور فاعل في الحفاظ على المال العام، وتحسين الأداء المؤسسي للقطاعات الثلاثة (العام، والخاص، والمجتمع المدني)، وبما أن العمل المجتمعي والتعاوني ليس ببعيد، فقد حرصت

«نزاهة» على إقامة ورشة عمل بعنوان «منهجية التدقيق الداخلي وأهميتها في تعزيز حوكمة العمل التعاوني والمجتمعي» والتي ترمي إلى تعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، مما ينعكس على ارتقاء أداء العمل التعاوني، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية متمثلة بقطاع التعاون، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني متمثلة بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وجمعية المدققين الداخليين الكويتية.

هذا وقد تابعت «نزاهة» تقديم الدعم الفني لعدد من الجهات الحكومية، ومنها هيئة الغذاء والتغذية، والهيئة العامة للبيئة؛ لتطوير أعمال الهيئات وفق أقصى درجات النزاهة وتطبيق الحوكمة الرشيدة تفعيلاً لمبادراتها الخاصة، بمراجعة وتعزيز آليات المساءلة في القطاع العام، بما فيها المحاسبة والتدقيق والرقابة.

76

مستفيد



وكان أبرز مجالات الحوكمة التي سلطت «نزاهة» الضوء عليها هذا العام هي الحوكمة الرقمية، وقد أقامت «نزاهة» منتدى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الثاني بعنوان (التحول الرقمي ودوره في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد) بمشاركة محلية ودولية وممثلين من منظمات المجتمع المدني، تناول المنتدى عدد من الموضوعات ذات الصلة بالاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات في جهود منع الفساد، ومكافحته وحوكمة الإجراءات، وأبرز التحديات التي تواجه الدول في سبيل تطبيقه وحوكمته، وجمع عدد (59) من أصحاب الاختصاص في كافة أجهزة الدولة.

كما أولت «نزاهة» اهتماماً لمواضيع شغلت الساحة المحلية والدولية، وهي عمليات الجريمة المنظمة التي أصبحت عابرة للحدود والقارات من خلال مشاركة الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، وذلك من خلال تقديم ورشة عمل بعنوان «التحري ومتابعة واسترداد الأموال المنهوبة من خلال الجرائم»، وقد حضرها نخبة من أصحاب الاختصاص من منظمات المجتمع المدني، ومن إدارة الفتوى والتشريع، لتبادل الخبرات والاقتراحات والتعرف على دور وحدات مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبيان وسائل التعاون بين مختلف الجهات داخل وخارج إطار الحدود الجغرافية.

95

مستفيد



ولقد شمل مفهوم النزاهة عدة أصعدة، إلا أنها تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر نظام الحكم الديمقراطي؛ حيث أنها تسهم في إدارة انتخابات حرة ونزيهة، وفي غيابها تصبح الديمقراطية عرضة للتساؤلات، واستمراراً لجهود «نزاهة» في التوعية بنزاهة الانتخابات البرلمانية عقدت محاضرة تعريفية بالتعاون مع وزارة الداخلية لاستعراض جهود الوزارة لحوكمة إجراءات الانتخابات، بهدف تعزيز شفافيتها ونزاهتها، وجاءت ضمن مبادرة جمعية الشفافية الكويتية لتدريب متطوعين مراقبة انتخابات المجلس البلدي، هذا وكان لـ«نزاهة» نشاط ملحوظ

في انتخابات مجلس الأمة لعام 2022، وعلى ضوء ذلك أطلقت حملة توعية مكونة من مجموعة من فلاشات توعية، ولقاءات تلفزيونية ورسائل تثقيفية للجمهور، وأقامت ورشة توعية بالتعاون مع جمعية المحامين الكويتية بعنوان (جرائم الانتخابات والإجراءات المترتبة عليها وفقاً للقانون الكويتي) لترسيخ مفاهيم وممارسات أخلاقية مثل نزاهة وشفافية الممارسة الديمقراطية.

وتنفيذاً لعدد من مبادرات الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024،



تحديداً مبادرات المحور الثالث «المجتمع» وبناءً على نسبة المواطنين والمقيمين الذين تم الوصول إليهم من خلال برامج التوعية حيث بلغت نسبتهم (81, 49%) وهو مؤشر زيادة فعالية أدوار مكافحة الفساد، والذي يتم من خلاله تحديد الفئات المستهدفة والرسائل المناسبة والمفهومة للوصول لهم، فقد تم إعداد وتنفيذ برامج تواصلية مع المجتمع ومؤسسات الدولة وذلك لرفع الوعي بدور واختصاصات «نزاهة»، بالإضافة إلى التوعية بمواضيع مختلفة كالإبلاغ والغش الدراسي، وحق تداول المعلومات، كما أعدت «نزاهة» العديد من الحملات التوعوية بمشاركة عدد من الجهات، بالإضافة إلى إحياء الأيام الدولية والتي جاء أبرزها: اليوم العالمي لمكافحة الفساد واليوم العالمي للمرأة واليوم العالمي للتعليم والشباب، واليوم العالمي لحقوق المؤلفين، واليوم العالمي للمبلغين، كما استهدفت التوعية مواضيع أخرى منها حماية حقوق الإنسان ونزاهة الممارسات الأدبية، والتشجيع على مهنية وشفافية تداول المعلومات.





كما شاركت «نزهة» وللمرة الثالثة على التوالي في فعاليات (معرض الكويت الدولي للكتاب 45) والتي قدمت فيها عدداً من الأنشطة منها تقديم حلقة نقاشية عن دور القصة في تعزيز القيم لدى الأطفال، بالتعاون مع أصحاب الاختصاص من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب في جامعة الكويت، والمختصين القائمين على دور النشر المخصصة لفئة الأطفال، إضافة إلى تنظيم حلقات متفرقة من القراءة التفاعلية لإصدارات «نزهة» القصصية والتي استهدفت 40 طفلاً من طلبة المدارس الزائرين وفق جدول المعرض.



واستكمالاً لتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور فقد استحدثت «نزهة» برنامج (بودكاست نزهة) عبر تطبيق حيث بلغ عدد الحلقات (5) تطرقت إلى مجموعة من المواضيع المتعلقة بالشأن القانوني والاقتصادي والإعلامي والوقائي

 بودكاست نزهة  الإعلام ودوره في مكافحة الفساد د. بشاير الحانم 	 بودكاست نزهة  الحكومة وتعزيز النزاهة د. عبدالعزيز المحمدي 	 بودكاست نزهة  نزهة التعليم وتعليم النزاهة د. إسراء العيسى 
--	---	---

ذات الصلة بالحوكمة وتعزيز النزاهة والشفافية، وذلك في إطار جهود «نزاهة» التي استهدفت نشر ثقافة النزاهة والشفافية، ورفع الوعي والمعرفة بالمفاهيم والموضوعات الوقائية بين أفراد المجتمع. وقد ارتفع سقف التوعية الجماهيرية والمؤسسية ليشمل عدة جهات، من خلال محافل ومشاركات إقليمية ودولية تسهم في تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد شاركت «نزاهة» في فعاليات المؤتمر الإقليمي الخامس لمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الجهود العربية ضد الفساد في العاصمة الأردنية عمّان وقد استهدف المؤتمر دعم جهود منع الفساد من خلال الربط بين الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وبين السياسات والبرامج المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته، كما امتدت تلك المشاركات لتشمل جوانب هامة مثل (التعليم)، باعتباره أحد المقومات الشاملة لأجندة التنمية المستدامة، وعليه شاركت «نزاهة» في الحلقة النقاشية بعنوان «تعزيز الشفافية والوعي العام من خلال أنشطة التدريب والتعليم، ومكافحة الفساد» والذي كان ضمن فعاليات الاجتماع ما بين الدورات بشأن إنجازات الإعلان السياسي للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الفساد، المنعقد في فيينا، والمنبثقة أعماله عن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فضلاً عن مشاركتها في اجتماع الخبراء الإقليميين بهدف تقديم الدعم لدولة ليبيا لتطوير الخطط والأساليب التعليمية الخاصة بالنزاهة ومكافحة الفساد لمراحل التعليم الأساسي والمتوسط.



كما استهدفت «نزاهة» فئة الشباب في عدد من البرامج أبرزها برنامج الوطني للتدريب الصيفي حيث قدمت لمنتسبي البرنامج محاضرات تعريفية حول اختصاصات وأهداف «نزاهة»،

ودعم مقرر الأخلاقيات وتقديم محاضرة عن النزاهة المهنية لطلبة جامعة الكويت من كلية الهندسة والبتترول وطلبة كلية الحقوق.

196

مستفيد
من فئة
الشباب



واستكملت «نزاهة» برنامجها الصيفي السنوي الموجه لفئة الشباب بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية ونظمت «نادي نزاهة الصيفي الرابع» بعنوان (النزاهة الوطنية) والذي شارك فيه مجموعة من الجهات الحكومية والخاصة واستهدف إذكاء الوعي العام للمشاركين الشباب بمفهوم النزاهة الوطنية، والمواطنة الصالحة عبر الركائز الثلاثة (النظام والمساءلة والثقافة)، وذلك من خلال استعراض أدوار عدد من الجهات الحكومية والخاصة في هذا الشأن.

وقد أولت «نزاهة» اهتماماً لكافة شرائح المجتمع ومكوناته، وقد كان النصيب الأكبر

لهذا العام للمواضيع ذات الصلة بتمكين المرأة وانخراطها في جهود مكافحة الفساد وتأهيلها قيادياً، وعليه تنوعت البرامج التي شاركت فيها «نزاهة»، منها إقامة محاضرة توعوية بعنوان (الأخلاقيات في اتخاذ القرار) وذلك بالتعاون مع الجمعية الثقافية النسائية الكويتية، وبنك الكويت الوطني، حيث جاء ذلك في إطار



دعم مبادرة الفتيات من أجل الفتيات G4G، وتشجيع ممارسة القيادة النزيهة، وتعريف المشاركين بأبرز تحديات ومخاطر الفساد، واستهدفت 25 موظفة من القطاع الخاص.

بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات التحضيرية لإطلاق تحالف قيادات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية، ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية UNDP-ACIAC، وقد شاركت «نزاهة» في الجلسة الثالثة لمناقشة تأثير الفساد على النساء في الرعاية الصحية والتعليم، والدعم الاجتماعي، والإجراءات الوقائية المقترحة للحد من هذا الأثر، حيث بلغ عدد المشاركات عند إطلاق التحالف (95) مشاركة.

وتفعيلاً لمذكرات التعاون الموقعة مع المؤسسات الإعلامية والدينية كونها أحد الأذرع لتوعية المجتمع بمخاطر الفساد، تعاونت «نزاهة» مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من خلال التوجيه الشرعي، والتي تم توظيفها في إطار الرسائل الإرشادية في خطب الجمعة وبلغ عددها 3 خطب خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بالإضافة إلى إصدار كتيب توعوي بعنوان (تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية) تضمن مجموعة من الخطب التي بثت عبر منبر خطب الجمعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ضمن إطار التوعية بمخاطر الفساد والوقاية منه، والتي جاءت كجزء من تفعيل التعاون المشترك في إطار مذكرات التفاهم الموقعة في مجال التوعية والتثقيف مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.



جاءت كجزء من تفعيل التعاون المشترك في إطار مذكرات التفاهم الموقعة في مجال التوعية والتثقيف مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وفي مجال الإعلام حرصت «نزاهة» على نشر مفاهيم النزاهة الإعلامية من خلال إقامة ورشة عمل تحت عنوان (نزاهة وسائل الإعلام ومهنية العمل الصحفي) بالتعاون مع وزارة الإعلام استهدفت شريحة الإعلاميين والصحفيين الذي بلغ عددهم حوالي (46) إعلامياً، بهدف تحسين معارف ومهارات الإعلاميين والصحفيين والمختصين بمبادئ الإعلام النزيه ومدونات سلوك الإعلامي، فضلاً عن تزويدهم بأدوات جهود كشف الفساد والوقاية منه من خلال الصحافة الاستقصائية.



11

برنامج
تدريب
توعوي

وقد تمت مواصلة الأنشطة والبرامج التدريبية لموظفي الجهات الحكومية بهدف دعمهم في برامجهم المختلفة سواء تأهيل حديثي التخرج حيث قامت «نزاهة» بتدريب منتسبي وزارة الخارجية من الدبلوماسيين في دورات الترقية للسلك الدبلوماسي والقنصلي، بالتعاون مع معهد سعود الناصر الدبلوماسي على ضوء متطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، وبيان الجهود الوطنية والدولية في تنفيذ متطلبات الاتفاقية واستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ودور الوقاية في تعزيز النزاهة والشفافية. إضافة إلى تقديم برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج الذي ينظمه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، لإكسابهم المهارات والمعارف اللازمة للوصول إلى درجة من الاحترافية في مجال المشاريع الهندسية والإنمائية وتلبية احتياجات سوق العمل بالصورة المثلى فضلا عن أخلاقيات المهنة، وممارسة النزاهة في المشاريع الإنشائية، وأنماط الفساد الجديدة وسبل الوقاية منها.

379

مستفيد



وفي مجال التوعية باختصاصات «نزاهة» فعلى سبيل المثال لا الحصر توسعت دائر التدريب لتشمل سلسلة من التعاونات لجهات عدة أبرزها وزارة النفط، ووزارة الخارجية، وديوان الخدمة المدنية، والهيئة العامة للرياضة وشركة نفط الخليج، وشركة ناقلات النفط الكويتية، ووزارة التجارة والجمارك الكويتية وغطت شرائح مختلفة من الموظفين التنفيذيين منهم والإشرافيين.



وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY



اتحاد العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج
LABOUR UNION OF KUWAIT GULF OIL CO.



شركة ناقلات النفط الكويتية س.م.ك.
KUWAIT OIL TANKER COMPANY S.A.K.



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund For Development



الجمعية الكويتية لدراسة البيئة
الجمعية الكويتية لدراسة البيئة



وزارة النفط
MINISTRY OF OIL



الهيئة العامة للرياضة
Public Authority for Sport



الجمعية الكويتية لدراسة البيئة
الجمعية الكويتية لدراسة البيئة



وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY



الهيئة العامة للرياضة
Public Authority for Sport



شركة ناقلات النفط الكويتية س.م.ك.
KUWAIT OIL TANKER COMPANY S.A.K.

ثانيًا: دار نزاهة

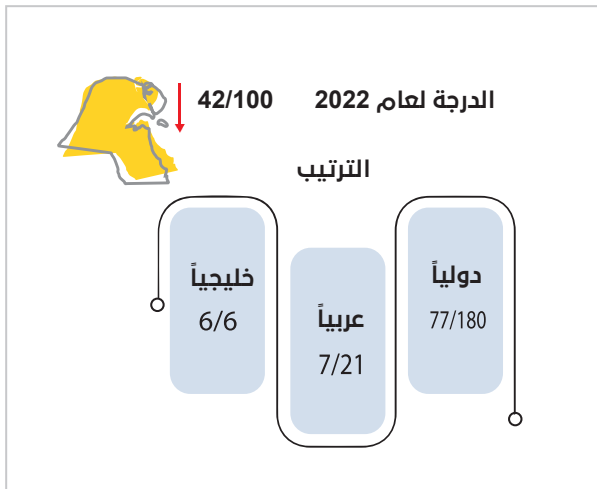
من منطلق تعزيز التواصل المعرفي واهتماماً بتتمية المعارف والخبرات المعرفية في مجال مكافحة الفساد، وبناء مركز معلومات متكامل في ذات المجال، واستكمالاً لأنشطة مكتبة «نزاهة» (دار نزاهة)، تم تزويد المكتبة بمصادر معلومات جديدة (كتب ودوريات)، وعليه أصبحت تضم خلال العام كتب ودوريات بلغ عددها (1353).

وتعزيزاً للتواصل بين مؤلفي الكتب والباحثين مع المستفيدين وطالبي الخبرة وإثراءً للمعرفة تم عقد حلقتين نقاشيتين في (دار نزاهة) لتوعية موظفي «نزاهة» وإثراء معلوماتهم، حيث كانت الحلقة الأولى في 3 أغسطس 2022 تحت عنوان (أثر التدريب على مكافحة الفساد) وقد ألقاها د. أحمد بوزبر، لتعريف الموظفين حول أثر التدريب على مكافحة الفساد، والحلقة الثانية في 8 مارس 2023 تحت عنوان (تحليل نتائج مؤشر مدركات الفساد) ألقاها د. طارق الدويسان، حيث تم تقديم نبذة عن مؤشر مدركات الفساد CPI، بالإضافة إلى مناقشة نتائج دولة الكويت في المؤشر.

وتنفيذاً لمبادرات الاستراتيجية الوطنية قامت (دار نزاهة) بإطلاق منصة لتبادل المعرفة إلكترونياً لجمع الممارسات الجيدة الخاصة بمكافحة الفساد والحوكمة، وبحيث تكون المرجع الأساس لجميع أصحاب المصلحة الذين يحاربون الفساد؛ لتكون هذه المنصة هي نواة للوصول إلى أية بيانات ذات علاقة، وتحديد طبيعة البيانات والدراسات ومصادرها، وجمع كل هذه الدراسات والبيانات على منصة موحدة يتم مشاركتها مع أصحاب المصلحة تمهيداً لإطلاقها.

ثالثًا: الكويت في المؤشرات الدولية

1- مؤشر مدركات الفساد CPI العالمي



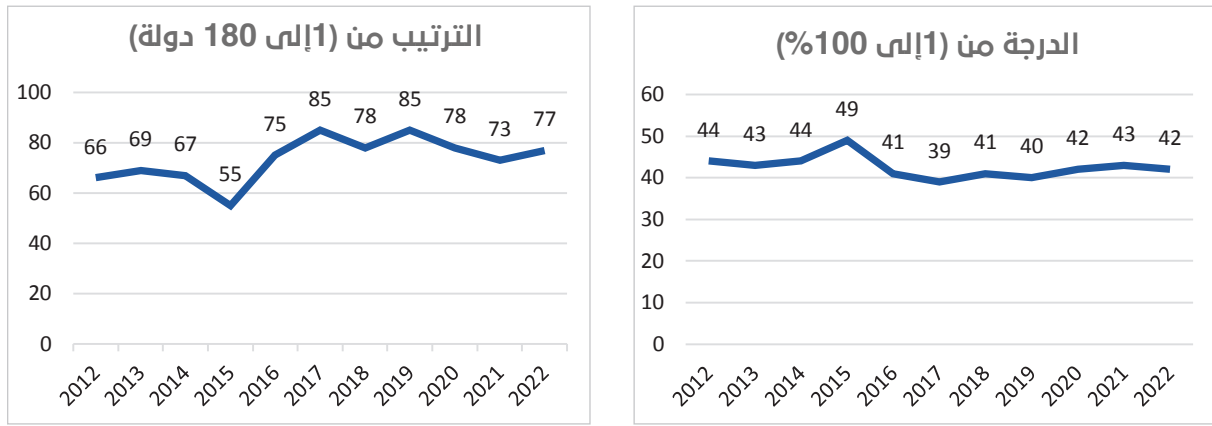
تنفيذاً لاختصاص «نزاهة» الوارد في قانونها بمتابعة المؤشرات الدولية المعنية بالفساد فإن «نزاهة» وعلى مدى سنوات متتالية قامت بمتابعة ودراسة وتحليل مؤشر مدركات الفساد CPI- corruption perception index لفهم طريقة احتساب النتائج الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بما في ذلك تحليل مصادر التقييم وطرق تجميع البيانات وتفاصيل ترتيب دولة الكويت وفقاً لمقياس مؤشر مدركات الفساد، وقد أصدرت «نزاهة» تقريرها الذي ينطوي على تحليل لنتيجة دولة الكويت في

مؤشر مدركات الفساد 2022، والتوصيات المبنية على أساس دراسة التدابير الوقائية ذات الصلة بالمؤشر والتي من شأنها أن تساهم في تحسين مستويات الأداء في مؤشر مدركات الفساد.

جاء ترتيب دولة الكويت (77) عالمياً من أصل (180) دولة (وذلك بانخفاض مقداره (5) مراتب عن

العام الماضي)، وبمجموع درجات 42 من أصل 100 درجة (وذلك بانخفاض مقداره درجة واحدة)، وهي مقارنة لمعدل العام لجميع الدول (42 من 100). وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جاء ترتيب دولة الكويت السادس، واحتلت المرتبة السابعة عربياً، وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت هي أعلى من المعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار 9 درجات (المعدل العام المقدر بـ 33 لدرجات الدول العربية).

يرصد الشكل رقم (29) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من العام 2012 (سنة الأساس) حتى العام 2022.



شكل (29) درجة وترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2022-2012

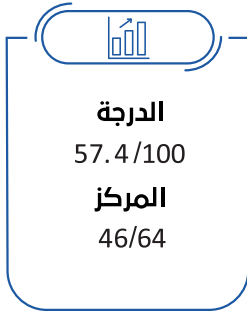
2- مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):

تعاونت «نزاهة» مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بشأن إدراج دولة الكويت في مؤشر التنافسية العالمي -والذي لم تكن دولة الكويت طرفاً فيه- وهو يصدر سنوياً، حيث استهدف المؤشر لأهميته الدولية ولطبيعته التشخيصية التي تقدم مزيد من المعلومات في حال دراسة تقييم وتشخيص أداء دولة الكويت.

وقد قام المعهد بجمع البيانات المطلوبة والخاصة واستقصاء رأي التنفيذيين لعام 2022 بدولة الكويت، حيث ساهمت «نزاهة» وفي وقت قياسي بدعم جمع البيانات المطلوبة من أصحاب المصلحة ونشر الاستبيانات للجنة المطلوبة، وفيما يلي التقارير التي أصدرها المعهد على ضوء ذلك:

أ) الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (World Competitiveness Yearbook)

يقيس الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية أداء الاقتصاد للدولة، ويقوم بمقارنته مع غيره ل يتيح الفرصة لصانعي القرار بتحديد مواطن القوة والضعف وأماكن البحث عن أفضل الممارسات، ويقوم بتحليل مدى قدرة أي بلد ما على تهيئة بيئة تستطيع فيها المشاريع أن تولد قيمة مستدامة، والجدير بالذكر أن أحد مكونات المؤشر الذي يصدر في هذا التقرير والخاص بقياس الرشوة والفساد من حيث وجودهما أم لا، يتم استخدام نتيجته في احتساب مؤشر مدركات الفساد (CPI).



• العوامل الرئيسية التي يقيسها المؤشر:

1- الأداء الاقتصادي (Economic Performance)

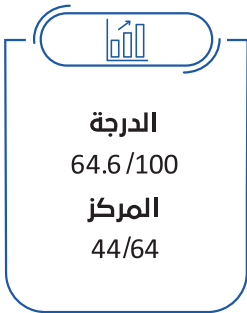
2- الكفاءة الحكومية (Government Efficiency)

3- كفاءة الأعمال (Business Efficiency)

4- البنية التحتية (Infrastructure)

(ب) التنافسية الرقمية العالمية (World Digital Competitiveness)

يقيّم هذا التقرير بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية قدرة الاقتصاد على اعتماد واستكشاف تكنولوجيات رقمية تؤدي إلى التحول في الممارسات الحكومية ونماذج الأعمال التجارية والمجتمع بشكل عام.



• العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها المؤشر:

1- المعرفة (Knowledge)

2- التكنولوجيا (Technology)

3- الجاهزية في المستقبل (Future Readiness)

(ج) تنافسية الموهبة العالمية (World Talent)

يقيّم هذا التقرير بناء على عدة عوامل رئيسية وفرعية مدى تطور الدول وجذبها واحتفاظها بمواهب المؤسسات العاملة، ومدى توفر المواهب والكفاءات.



• العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها المؤشر:

1- الاستثمار والتنمية (Investment & Development)

2- الجاذبية (Appeal)

3- الجاهزية (Readiness)

وقد قامت «نزاها» بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية بعقد اجتماع افتراضي مع الجهات المستهدفة لاستيفاء بيانات مؤشرات التنافسية العالمية المطلوبة من قبل IMD، بعد صدور مؤشر التنافسية العالمية (الكتاب السنوي للتنافسية العالمية) قام المعهد من خلاله بتقديم عرض مرئي حول المؤشر ومناقشة نتائج دولة الكويت عليه وتوضيح بعض الأمور الخاصة بمنهجية احتساب المؤشر.

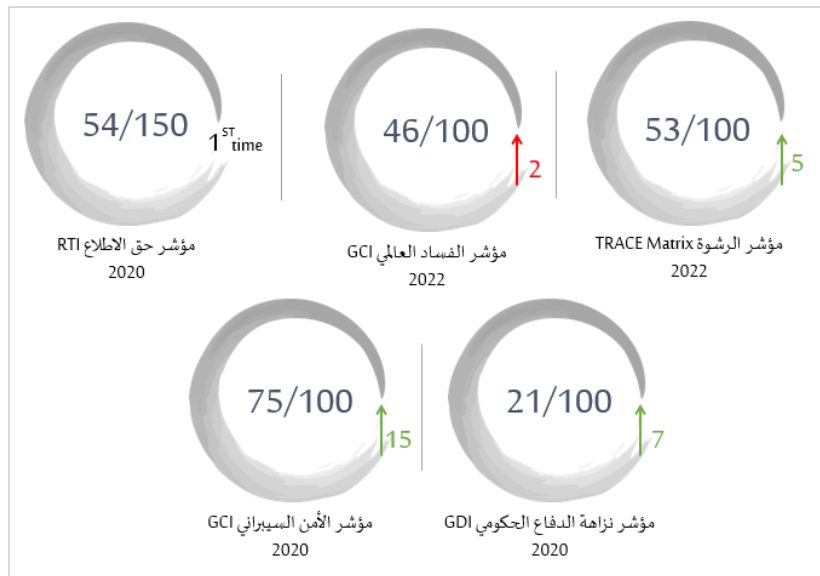
وعلى ضوء ذلك نظمت «نزاها» ورشة عمل بشأن عرض نتائج تقارير المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD، والخاصة بدولة الكويت، بهدف تعريف الجمهور بدور المؤشر، وبيان آلية عمله ومنهجية

احتسابه وتصنيفه للدول من خلال مجموعة من المصادر المعتمدة، واستعراض توصيات المعهد لتحسين وضع دولة الكويت على المؤشرات التي تم قياسها، وقد شارك بالحضور وكلاء وزارات مختلفة ودبلوماسيون ومنظمات المجتمع المدني وممثلي منظمات دولية وآخرون.

وتستمر نزاهة بالتعاون مع المعهد الدولي للتنمية الإدارية حيث جاري حالياً التعاون مع المعهد الدولي للسنة الثانية من خلال دعمهم بجمع البيانات المطلوبة، واستقصاء رأي التنفيذيين لعام 2023 بدولة الكويت.

3- مؤشرات دولية أخرى ذات الصلة بمكافحة الفساد

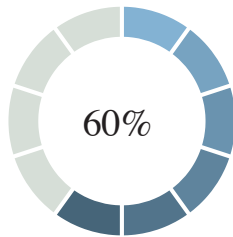
يعرض الشكل (30) درجات دولة الكويت في بعض المؤشرات العالمية.



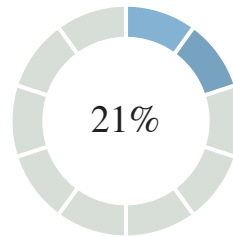
الشكل (30) درجات دولة الكويت في مؤشرات عالمية

4- في مجال الرصد والإحصاء لمؤشرات ومخاطر الفساد:

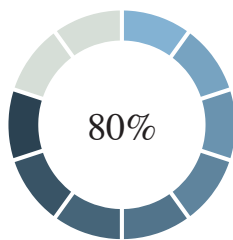
قامت «نزاهة» بإطلاق استبيانات وطنية لقياس مستوى الوعي لدى المواطن والمقيم حول مواضيع تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد حيث جاءت نتائج الاستبيانات على النحو التالي:



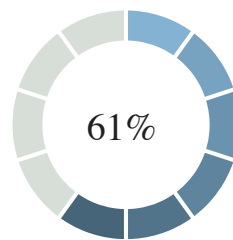
مستوى الوعي بالقيم
المضادة للفساد



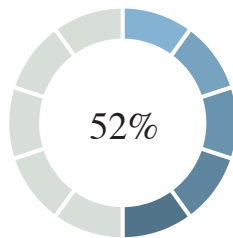
مستوى الوعي
باستراتيجية الكويت
لتعزيز النزاهة ومكافحة
الفساد



مستوى وعي الجمهور
الذين اظهروا فهمًا
دقيقًا بدور المواطن
في مكافحة الفساد



مستوى الوعي بدور
واختصاصات ونشاط
«نزاهة»



مستوى وعي الجمهور
الذين أفادوا باستيعابهم
لمفهوم الفساد وتدابير
مكافحته والقيم
المضادة لها

كما أعدت «نزاهة» تقريرًا إحصائيًا حول نتائج الاستبيانات بهدف تقييم فعالية الحملات التوعوية وتطويرها لسنة 2024/2023 لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور.

الفصل السادس

الدعم المؤسسي

أولاً: التدريب

بلغ إجمالي البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2022-2023، (89) برنامج تدريبي، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

الجدول (6) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2022/2023

م	البرامج	عدد البرامج التدريبية	عدد المشاركين
1	البرامج التعاقدية	21	284
2	البرامج الفردية	61	78
3	البرامج الخارجية	4	5
4	البرامج التدريبية المسجلة	3	204
	الإجمالي	89 برنامج تدريبي	571 مشارك

ثانياً: خطة التعيينات وأهدافها

تم إعداد خطة التعيينات للدرجات الشاغرة الجديدة في «نزاهة» في ضوء احتياجات كافة القطاعات من حيث الخبرات والتخصصات المطلوبة ومدى حاجة الوظيفة لها، ومن أجل العمل على ضمان أقصى درجات الشفافية والنزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص في عمليات الإعلان والاختبار والتعيين في «نزاهة» وفقاً لما يتطلبه قانون حق الإطلاع على المعلومات في أهمية الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وشروط وضوابط التعيين فيها، وأسماء ونتائج الاختبارات والمقابلات الشخصية للمقبولين،

كما تؤكد «نزاهة» أنها تحرص في إجراءات التعيين وشغل الوظائف بها على إجراء اختبارات متخصصة، واختبارات للقدرات الشخصية، ومقابلات شخصية، فضلاً عن تحديد التخصص المناسب لكل متقدم لشغل الوظائف قبل بدء عمليات الاختبار، وذلك لضمان مرور كل متقدم بالاختبارات المناسبة لتخصصه.

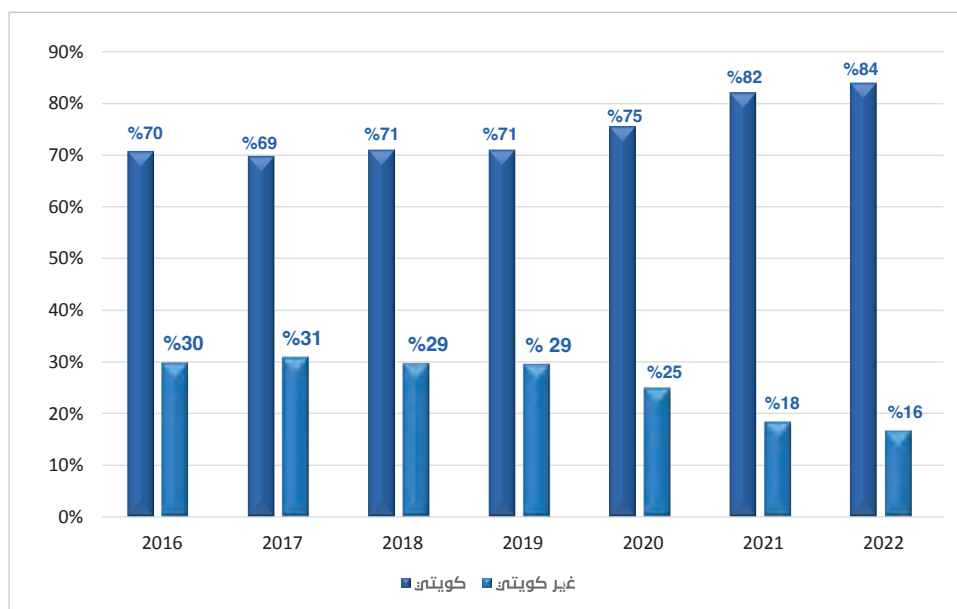
ثالثاً: أعداد الموظفين العاملين في «نزاهة» منذ التأسيس في 2016 إلى 2022

يعرض الجدول رقم (7) أعداد العاملين في «نزاهة» منذ نشأتها، حيث يتبين تناقص عدد العاملين غير الكويتيين مقابل نظرائهم الكويتيين في العام 2022 بالمُقارنة مع العام 2021، بلغت نسبتها (10%)، حيث جاء ذلك نتيجة تنفيذ خطة الإحلال في «نزاهة».

الجدول (7) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2022

السنة	كويتي		غير كويتي		الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2016	62	50	46	1	159
2017	59	48	46	1	154
2018	58	48	43	1	150
2019	58	46	42	1	147
2020	72	56	41	1	170
2021	94	81	39	-	214
2022	96	82	35	-	213

يُلاحظ من الشكل رقم (31) أن نسبة العاملين الكويتيين في «نزاهة» في عام 2022 هي (83.5%)، وهي الأعلى منذ إنشاء «نزاهة»، وذلك تماشيًا مع سياسة الدولة في الإحلال.



الشكل (31) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2022 حسب الجنسية

الباب الرابع

الحساب الختامي

أولاً: الإيرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2023/2022 مبلغاً وقدره 37,000 د.ك وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغاً وقدره 54,374 د.ك إلى 2023/03/31 بزيادة قدرها 17,373 د.ك عن المبلغ المقدر ونسبة زيادة بلغت (46.96%).

ثانياً: المصروفات

بلغت ميزانية «نزاهة» المعتمدة للسنة المالية 2023/2022 مبلغاً وقدره 11,077,000 د.ك في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغاً وقدره 10,858,059 د.ك حتى 2023/03/31 بنسبة (98%) من إجمالي المعتمد بالميزانية وفيما يلي جدول يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول (8) ميزانية 2023/2022

رقم	الباب	المعتمد	المنصرف	الوفر	نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	9,832,000	9,798,560	33,440	99.7%
22	السلع والخدمات	1,106,000	970,132	135,868	87.7%
28	مصروفات وتحويلات أخرى	44,000	36,330	7,670	82.6%
32	شراء الأصول غير المتداولة	95,000	53,037	41,963	55.8%
	الإجمالي	11,077,000	10,858,059	218,941	98.0%



نزاہة Nazaha



نزاہة Nazaha



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw



www.nazaha.gov.kw

